Al-Tahreer Association for Development
Supporting Democracy and Peacebuilding

"الابواب ليست مؤصدة .. والطرق ليست معبدة امام الديمقراطية في نينوى"

تقرير عن واقع الديمقراطية في نينوى

ضمن مشروع

شبكة اصدقاء الديمقراطية في نينوى

جمعية التحرير للتنمية

جمعية التحرير للتنمية هي منظمة غير حكومية مستقلة غير هادفة للربح. تأسست في آيار من عام 2003 في مدينة الموصل، تم تأسيسها بناء على البيئة السائدة في ذلك الوقت حيث العزوف الكبير عن المشاركة السياسية والمدنية للسكان لأسباب مختلفة وكذلك زيادة التوترات المجتمعية بين اتباع الأديان والمذاهب والطوائف واللغات المختلفة بسبب طبيعة الانقسامات التي أعقبت التغييرات السياسية والأمنية التي استجدت في ذلك العام.

شكر خاص

تم صياغة هذا التقرير ضمن مشروع " شبكة اصدقاء الديمقراطية في نينوى"، وتتقدم جمعية التحرير للتنمية بالشكر والأمتنان الى فريق شبكة اصدقاء الديمقراطية في نينوى، النشطاء المجتمعيين، الاكاديميين والسياسيين وجميع اعضاء المجتمع المشاركين في ملىء الاستبيان على مواقع التواصل الاجتماعي والى كل المساهمات والمداخلات التي اغنت آرائهم هذا التقرير.

حقوق الملكية

تم تنفيذ وكتابة وتحليل هذا التقرير بأشراف ومتابعة الفريق البحثي لجمعية التحرير للتنمية، ووفق الاخلاقيات والسياسات البحثية التي تنتهجها الجمعية.
كل الحقوق محفوظة لجمعية التحرير للتنمية ولا يسمح بنسخ أي جزء من هذه الورقة او أستخدامه او نقله بأي شكل أو بأي وسيلة من دون الأسناد الكامل.

الباحثين المشاركين في اعداد هذا التقرير

أ.م.د محمود عزو حمدو
مركز بناء السلام والتعايش السلمي / جامعة الموصل
د. عبد الكريم محمد عبيد
جمعية التحرير للتنمية

تصميم التقرير وتحليل البيانات: براء معد عدنان
منسق المشروع / جمعية التحرير للتنمية

تنقيح التقرير

تم مراجعة هذا التقرير من قبل الفريق البحثي في جميعة التحرير للتنمية، وتم المصادقة عليه من قبل نخبة من الأكاديميين والنشطاء والخبراء المحليين والدوليين، ومن خلال جلسة تحقق ومصادقة حضر في مجموعها 22 مشارك.

صورة الغلاف: اعلام جميعة التحرير للتنمية

ملخص تنفيذي :

مثلت التجربة الديمقراطية حديثة الولادة في نينوى، مع وجود نقاشات واسعة حول اهميتها للمجتمع او دون ذلك من خيارات، عززت من الرغبة على الانخراط في جزء من الديمقراطية عبر الانتخابات، مع ضعف واضح المعالم والنتائج لمعايير اخرى من الديمقراطية بوصفها مبادىء تعكس الاهتمام بحقوق الانسان وحرياته الاساسية. حاول هذا التقرير توسيع قاعدة النهج التشاركي لاستعراض ومناقشة تجربة الديمقراطية في نينوى، بسلسلة من المقابلات، يضاف اليها استبيان وزع بعينة عشوائية على المجتمعات المحلية في نينوى فضلا عن مصادر واسعة عن الديمقراطية سواء في التجربة العراقية او في التجارب العالمية .

عززت النتائج التي تمخضت عن التقرير الحاجة الى اقتراح توصيات للجهات التي يمكن ان تتولى الاهتمام بها، واذ تشترك جميع التوصيات بالحاجة الى تعزيز الوعي والمعرفة بالديمقراطية وعدم الاكتفاء بمظهر واحد لها سرعان ما يتعرض للتهشم مع اول اختبار .

المقدمة :

تبدو الديمقراطية في شكل من اشكالها بوصفها ترجمة للإرادة الشعبية المعبرة من خلال الانتخابات، ولكن ما يعوز الديمقراطية في كثير من الاحيان هي تنامي قدرات المجتمع بشكل عام وتعزيز ادوار الفئات المختلفة فيه على المساءلة والمحاسبة والقدرة على تحديد اوجه التحديات وتقديم المعالجات اللازمة عبر قدرات مجتمعية وحكومية مستجيبة للاحتياجات المختلفة .

نمت الديمقراطية في نينوى في بيئة مضطربة مع تحديات امنية كبيرة وقتذاك، ومع تساؤلات مجتمعية عن جدواها امام التعثر في النتائج التي انتهجتها المؤسسات الحكومية للتعاطي مع الشأن المجتمعي، كما ان حداثة التجربة بعد ارث طويل من غيابها او انعدامها يترك المجال واسعا امام تطبيقات للنهج الديمقراطي تتعثر في الخطوات الاولى بشكل كبير .

ليست الديمقراطية في نينوى بمعزل عن باقي التجربة العراقية فهي تعكس جزء منها، ولكن المهم فيها هو القدرة على قياسها في منطقة ومحافظة تتسم بالتنوع الديني والمذهبي والقومي، علاوة على التنوع الاجتماعي والمناطقي، مع عدم اغفال ما للتنوع الجنسي (رجال ونساء) من اثر كبير على واقع الديمقراطية بشكل عام وتأثير ذلك على اي نهج حكومي او مجتمعي في هذا الشأن.

خلفية المشكلة :

تشكلت بعد احتلال العراق عام 2003 اول حكومة محلية او نموذج لتجربة اولية للحكم المحلي في نينوى، في ايار عام 2003 اذ تم دعوة 500 شخصية يمثلون الطيف الاجتماعي في نينوى لمؤتمر لتأسيس الحكومة المحلية وانتخاب محافظ ونائب له فضلا عن مجلس محافظة، عكست تلك التجربة فيما بعد حجم الخلافات بشأن التعاطي مع التجربة الديمقراطية مع زيادة حجم الاعتراضات على المحاصصة في توزيع المواقع الحكومية .

لم تلبث تلك التجربة ان تعرضت الى التهديد المفاجئ والمقاطعة مع اول انتخابات تجري في العراق بعد عام 2003 وجرت أنذاك في 30 كانون الثاني 2005 وكانت خاصة بانتخابات الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات، تعرضت على اثره المحافظة الى ما يسمى باختلال التوزان في التمثيل على المستوى المحلي والوطني، ومع الاستفتاء على دستور 2005 شارك الناخبون في نينوى وبكثافة عالية وبلغت نسبة الرفض للدستور حوالي 60 % .

عادت الفعاليات المجتمعية والسياسية للمشاركة في انتخابات اول مجلس نواب وفقا للدستور الجديد في كانون الاول 2005. وبعد ذلك في انتخابات 2009 تشكلت الكتل السياسية في نينوى لانتزاع تمثيل سياسي لها واعادة التوازن كما اسمته آنذاك عبر قوائم محلية تمكنت من الفوز في الانتخابات مع فوز اخر للقوائم الكوردية .[1]

تعرضت التجربة في نينوى منذ عام 2003 الى منسوب خطاب عالي يركز على الهويات الفرعية والانقسامات بدلا من العمل على بناء قدرات المجتمع المحلي على المساءلة والمحاسبة وتعزيز الشفافية ومراعاة حقوق الانسان .

بيان المشكلة :

تتعرض التجربة الديمقراطية في نينوى والعراق الى التعثر وهشاشة النمو في بيئة اجتماعية وسياسية وقانونية تقدمها على شكل احادي الجانب للديمقراطية مع ضعف الاهتمام باركان الديمقراطية او معاييرها الاخرى التي تتعلق بحقوق الانسان والوصول الى السلطة واحترام الرأي والتعبير، فضلا عن وجود تحديات تتعلق بحرية الاعلام وتشكيل الجمعيات والتداخل بين السلطات وتوفير الضمانات الكافية والمستجيبة لتلك المعايير والمؤشرات .

---

[1] ينظر دنون بن متي الموصلي ، الموصل بين احتلالين ، منشورات دار سطور ، بغداد 2017 . كذلك ينظر : تقرير مجموعة الازمات الدولية ، الجبهة الجديدة في العراق ، الصراع على نينوى ، تقرير الشرق الاوسط رقم 90 في 28 سبتمبر / ايلول ، 2009 .

هدف التقرير :

يهدف التقرير الى بيان وتوضيح ما للمعايير الديمقراطية التي اعلنتها الامم المتحدة من اثر في واقع الديمقراطية في نينوى، كما ان هذا النهج من الاهداف لم يكن بمعزل عن مجموعة من التصورات والانطباعات التي كانت حصيلة نقاشات عبر المقابلات المباشرة واستطلاع الرأي عبر استبيان.

تمثل اهداف التقرير في صياغة مجموعة من المقترحات والبرامج، فضلا عن تقديم توصيات للمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية بشأن التعامل مع قضية الديمقراطية في نينوى ضمن نهج يهدف الى تعزيز القدرات المجتمعية على معايير الديمقراطية .

منهجية التقرير :

استخدمت خلال اعداد هذا التقرير مجموعة من الأدوات البحثية لجمع البيانات الخاصة بالتقرير فضلا عن استطلاع اراء عينة واسعة من افراد المجتمع واصحاب المصلحة وتمثلت الادوات بما يلي :

1- البحث المكتبي : اجريت خلال اعداد التقرير مراجعة مكتبية شاملة للأدبيات المتعلقة بدراسة واقع الديمقراطية في العراق بصورة عامة ونينوى بصورة خاصة، وتم استخدام نتائج هذه المراجعة للمساعدة في تفسير نتائج تحليل البيانات الكمية والنوعية .
2- المنهج الكمي : عمل الفريق البحثي على تطوير استبيان يمثل معايير الديمقراطية وتم اجراء اكثر من مراجعة له مع فريق جمعية التحرير للتنمية فضلا عن استخدام التطبيقات الالكترونية (kobo) للوصول الى الفئات المستهدفة من الاستبيان وتم نشره على وسائل التواصل لصفحة جمعية التحرير على مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) وتضمنت العينة 278 مستجيباً (80 نساء) و (198 رجال):
3- المنهج النوعي : اجري الفريق البحثي (33) مقابلة مع قادة مجتمع وعاملين ومسؤولين في القطاع الحكومي ومرشحين /ات للانتخابات المحلية والعاملين في المجتمع المدني والاعلام وناشطين /ات في الميدان المدني، وتولى فريق شبكة اصدقاء الديمقراطية اجراء المقابلات (33) مقابلة (4 نساء) و (29 رجال) .

اظهرت نتائج الاستبيان والمقابلات فضلا عن المصادر الاخرى ان واقع الديمقراطية في نينوى يؤكد الحاجة الى مزيد من اجراءات التحسين وتعزيز وبناء قدرات المجتمع المحلي على الشفافية وحقوق الانسان فضلا مراعاة المساواة والعدالة الاجتماعية في توزيع الموارد والثروات .

حدود التقرير الزمانية والمكانية :

عمل التقرير على تحديد الاطار الزمني للموضوع مع التركيز على سنة 2023 وذلك للحصول على بيانات اكثر دقة ولتتمكن من تقديم تحليل يناسب السياق المحلي في نينوى .

اما الحدود المكانية، فقد حدد التقرير ضمن جغرافية محافظة نينوى بسبب سعة الموضوع اذا تم العمل عليه على المستوى الوطني العراقي، فضلا عن ما تقدمه نينوى من تنوع اثني وديني واجتماعي يعكس تصورات عامة عن الحالة العراقية .

هيكلية التقرير :

قسم التقرير الى قسمين، يتضمن القسم الاول الاطار النظري والسياق المحلي للديمقراطية في نينوى مع عرض ومناقشة المعايير الخاصة بالديمقراطية للأمم المتحدة، اما القسم الثاني فقد خصص لعرض الاطار العملي بتسليط الضوء على البيانات النوعية والكمية للدراسة فضلا عن ملاحق للتقرير يتضمن اسئلة المقابلات والاستبيان .

القسم الاول : الاطار النظري والسياق المحلي للديمقراطية في نينوى :

يفيد معنى الديمقراطية بانها نظام للحكم ومنهج لإدارة الشأن العام وفق مجموعة من القواعد التي تعزز المشاركة والحريات وتعمل على ضمان حقوق الانسان وحرياته الاساسية، بالإضافة الى أنها الضمانة ليتولى المجتمع ادارة شؤونه او المساهمة في تقرير نوع القوانين والتشريعيات والاجراءات التي تعمل في اطار مجتمع معين [2].

اما الامم المتحدة فقد اعلنت في اطار تعريفها للديمقراطية بأنها لا تدافع عن نموذج محدد للحكومة ولكنها تروج للحكم الديمقراطي كمجموعة من القيم والمبادئ التي يجب اتباعها من أجل مشاركة أكبر ومساواة وأمن وتنمية بشرية. وتوفر الديمقراطية بيئة تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويتم فيها ممارسة إرادة الشعب التي يعبر عنها بحرية، فان للناس رأي في القرارات ويمكنهم محاسبة صناع القرار، وان للنساء والرجال حقوق متساوية وجميع الناس في مأمن من التمييز.[3]

مع ذلك، نمت الديمقراطية في العراق عبر مخاض عسير، اذ عملت القوات الامريكية على اسقاط النظام السياسي في عام 2003، وعززت من قدرات حركات المعارضة العراقية قبل 2003 في ان تتولى السلطة، ومن ثم اللجوء الى خيار الانتخابات بوصفه يسهم في تنامي قدرات التنافس والفوز والخسارة عبر الصندوق الانتخابي، ومن ثم كتابة الدستور العراقي في عام 2005 والاستفتاء عليه ومن ثم اصبح نافذ كجزء من متطلبات انجاز الهياكل المؤسسية التي تعمل مع الديمقراطية. [4]

على هذا النحو، انتهجت الديمقراطية في العراق نهج احادي الجانب مع تكرار التجارب الانتخابية على المستوى الوطني بالانتخابات التشريعية او على المستوى المحلي في مجالس المحافظات، افرزت قوى سياسية جديدة، كما منحت الحقوق والحريات العامة وفق نصوص دستورية مع ضعف الاجراءات المؤسسية التي تسهم في توفير الضمانات الكافية لممارستها او حمايتها من الانتهاكات التي ترافقت مع زيادة في حجم انتشار السلاح خارج مؤسسات الدولة الرسمية ويرتبط ذلك ايضا باستفحال الفساد في الاموال العامة. [5]

---

[2] ينظر : ايليا حريق ، الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب ، دار الساقي ، بيروت ، 2001 .

[3] ينظر : موقع الامم المتحدة على الرابط : https: / /www.un.org /ar /global-issues /democracy

[4] ينظر : حمزة حداد ، هل فشلت عملية إحلال الديمقراطية في العراق ، مركز البيان للدراسات والبحوث ، بغداد ، 2016 .

[5] ينظر : توبي دوج ، ريناد منصور ، الفساد المقبول سياسيا وعوائق الاصلاح في العراق ، ترجمة احمد وهاب طايس ، مركز الرافدين للحوار ، النجف الاشرف ، 2022 .

من جهة اخرى وعلى مستوى محافظة نينوى فان التركيبة السياسية بدأت تتماهى مع التركيبة الاجتماعية وتحاول الارتكاز عليها، اذ شهدت المجتمع المحلي انقسامات كبيرة وهو نتيجة العمل السياسي الذي بدأ يعزز من تلك الانقسامات عبر التجارب الانتخابية . عملت احزاب مختلفة ذات توجهات دينية وقومية في المرحلة الاولى من 2003- 2009، بعد ذلك شهدت نينوى تنامي الاحزاب والحركات السياسية ذات التوجه القومي العربي او الكردي من 2009-2012 . ونتيجة الصراع السياسي بين الاطراف السياسية في الحكومية الاتحادية نمت من جديد توجهات طائفية قومية عند الكتل السياسية فضلا عن الطابع الاجتماعي العشائري . انتهت الى محافظة نينوى ان تكون بين كماشات الجماعات المسلحة الارهابية مثل تنظيم داعش. في المرحلة التي اعقبت تحرير المحافظة وحتى عام 2023، اضحت التركيبة السياسية بشكل مغاير، اذ بقيت الاحزاب التقليدية مثل الاحزاب الكردية حاضرة في المشهد السياسي عبر الانتخابات، كما ان حضور هياكل احزاب سياسية بدأت بالتأسيس والنمو في المحافظات المحررة كالاحزاب السياسية السنية، كما ان هناك الاحزاب التقليدية الشيعية بدأت في الحضور للمشهد الديمقراطي في نينوى، وتؤكد ذلك الحملات الاعلامية الانتخابية للتحالفات السياسية في نينوى .

في هذا التقرير سيتم الاعتماد على مبادئ الامم المتحدة التي وضعتها في عام 2002 بوصفها معايير للحالة الديمقراطية وانشأت وفق ذلك عدد من الهيئات التي تعمل على ذلك منها مجلس حقوق الانسان وهيئة الامم المتحدة للمرأة وغيرها من الهياكل المؤسسية . كما انها جعلتها جزء من قرار الجمعية العامة عام 2015 للإعلان عن الالتزام الدولي بتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 .

تتمثل المبادئ والمعايير كما يلي :[6]

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية .
- حرية الانضمام للجمعيات .
- حرية التعبير والرأي .
- إمكانية الوصول إلى السلطة وممارستها في إطار سيادة القانون .
- تنظيم انتخابات دورية حرة نزيهة على أساس الاقتراع العام والتصويت السري تعبيراً عن إرادة الشعب.
- إيجاد نظام لتعددية الأحزاب السياسية والمنظمات .
- الفصل بين السلطات .
- استقلال القضاء .
- توفير الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة .
- تهيئة وسائط للإعلام تتسم بالحرية والاستقلال والتعددية .

(6) في اطار اعلان واهتمام الامم المتحدة بموضوع الديمقراطية فإنها جعلت هذه المعايير بوصفها تراعي حقوق الانسان وضمانة لحماية المواطنين من الاستبداد والاكراه والتمييز للمزيد من الاطلاع ينظر : موقع الامم المتحدة على الرابط : https://www.un.org/ar/global-issues/democracy

اولا : احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية :

تمثل حقوق الانسان معيار رئيسي اول من معايير الامم المتحدة للديمقراطية، وفي هذا المضمار فان ذلك يسهم في ان تكون الديمقراطية ضمانة لحماية تلك الحقوق والحريات التي يتمتع بها الجميع من دون تمييز او تعرض لانتهاكات مختلفة [7].

تثير تجربة النقاش عن حقوق الانسان في العراق وفي نينوى على وجه الخصوص لتعرض بوصفها مقابل لحجم الانتهاكات التي حدثت من مؤسسات حكومية في فترات سابقة فضلا عن جماعات تمتلك الاسلحة ولديها قدرة نفوذ ضمن مناطق معينة فضلا عن الجماعات المتطرفة الارهابية التي تسببت بانتهاكات كبيرة لحقوق الانسان، وعليه يقود النقاش حول موضوعات حقوق الانسان الرجوع الى الاطار الدستوري الذي نظم تلك الحقوق والحريات بوصفها حقوق يتمتع بها كل الافراد. كما انه جعل من مؤسساته الرقابية بوصفها الضمان لتلك الحقوق ومنها المفوضية العليا لحقوق الانسان وفروعها ومكاتبها في المحافظات ومنها نينوى .

اظهرت المقابلات امتعاض كبير حول موضوعات حقوق الانسان والحريات والاساسية فضلا عن اكثر من 60% ممن تم مقابلتهم عبروا ان التمييز في الخدمات العامة والتباين الواضح حتى على مستويات انفاذ القوانين والموافقات على السكن في مناطق معينة (نظرياً يوجد قدر معين من المساواة رغم وجود تناقضات في الدستور، فمثلاً المادة التي تنص على حق التنقل والتملك تنسفها المادة التي تليها بالقول ان ذلك لا يجوز اذا أثر على الوضع الديمغرافي. والمادة التي تتحدث عن الحريات تنسفها المادة التي تليها بالقول لا يجوز سن تشريع يتعارض مع الشريعة الاسلامية. كذلك قوانين شمول المواطنين بالرعاية الاجتماعية مثلاً لا يتم تطبيقها تلقائياً وانما تعطى اعداد للمسؤولين اشبه بالهبات، فيستفيد بعض ويحرم بعض. كذلك هو الحال في التعيينات) [8].

يرتبط من جهة اخرى تشكيك بقدرة انفاذ القانون على حماية الحقوق والحريات الاساسية اذ اظهرت نتيجة المقابلات ان اكثر من 60 % لا يعتقدون ان القانون يمكن ان يوفر لهم حماية من الانتهاكات بسبب وجود جهات يمكنها خرق القانون ولا تخضع للعقاب (كلا.. القوانين اصبحت بشكل كبير لا تطبق على الجميع بالتساوي.. هنالك حماية نوعا ما لمن ينتمي الى حزب معين دون الآخر). [9]

ومن الواضح ان مقاربة حقوق الانسان في نينوى من الفعاليات المجتمعية والمواطنين بشكل مطالب واحتجاجات عبر التجمعات والمؤسسات المختلفة على التعثر حتى في ملف الخدمات العامة .

---

[7] ينظر : وجيه قانصو ، الديمقراطية مؤشرات ومعايير عملية ، عمومي 101 ، مؤسسة كونراد اديناور لبنان ، على الرابط :
https: / /www.kas.de /documents /279984 /280033 /_PDF

[8] مقابلة مع عضو مجلس محافظة سابق ، الموصل ، 2 / 11 / 2023 .

[9] مقابلة مع مسؤول حكومي في غرب نينوى ، 2 / 11 / 2023 .

كما تشهد العديد من الانتهاكات على مستويات حقوق الانسان اذ يتعرض المواطنين للمنع في التنقل في بعض الحالات او السكن او سحب الوثائق الرسمية [10].

ثانيا : حرية الانضمام للجمعيات :

تعمل الجمعيات بوصفها هياكل مؤسسية مجتمعية لتنمية قدرات المجتمع المحلي على المساءلة المجتمعية، وتعزيز التواصل مع المؤسسات الحكومية، كما انها تمثل مظهرا من مظاهر الديمقراطية.

تعمل الجمعيات في العراق اما وفق قانون كل نقابة تنظم العمل المهني لفئة محددة او تعمل وفق قانون منظمات المجتمع المدني غير الحكومية في العراق، بعد عام 2003 انتشرت منظمات المجتمع وبدأت بالتأسيس لفكرة وجود جمعيات ومنظمات تقدم فكرة المشاركة المدنية للمواطنين، وعملت ضمن برامج لتعزيز المشاركة والديمقراطية.

توسعت فكرة الانضمام للجمعيات في نينوى بعد عام 2017 اذ اسهم العمل التطوعي فضلا عن دخول الجمعيات والمنظمات في العمل الاغاثي فضلا عن تقديم الدعم للأنشطة والفعاليات التي تعمل على بناء السلام والاستقرار المحلي في نينوى.

تتعرض المنظمات الى انواع من الضغوط من اجل الحصول على الموافقات اللازمة للعمل ، واظهرت المقابلات بأن 50% يؤيد انها تتمتع بالعمل بحرية ومن دون ضغوط، يقابل ذلك 50% اكد على انها تتعرض لضغوط واجراءات تعرقل عملها احيانا (لا تتمتع بذلك لوجود جماعات وافراد يحاولون فرض سلطتهم على كل شيء). [11] ويضيف اخر (لا تتمتع الجمعيات والمنظمات بحرية العمل بسبب كثرة الروتين وسيطرة بعض الاحزاب على مناطق العمل) [12]

لم تشهد فكرة الانضمام الى الجمعيات قيودا عليها بل تضع القيود وفق البرامج التي تشرع في تنفيذها مع الجهات المانحة. كما انها انضمام الافراد اليها سواء على شكل متطوعين يكون ضمن شروط داخلية على ان لا تتبنى فكرة التمييز او تبث خطاب الكراهية.

ثالثا : حرية التعبير والرأي :

تعد حرية التعبير والرأي المظهر الابرز للديمقراطية ، من دونها تفقد الحياة الديمقراطية روحها ، اذ ان توفر مثل هذه المنصات لممارسة هذا الحق والحرية في التعبير عنه يمثل مستلزم وشرط لنجاح الديمقراطية. لم تمارس هذه الحرية في العراق ونينوى الا بشكل حديث بعد عام 2003 وتعثرت نتيجة حداثتها فضلا عن عدم وجود فهم كافي لها، يسهم في التفريق بين ما هو حرية الرأي والتعبير مع خطاب الكراهية الذي يتبنى تمييز مسبق وتحريض ضد هويات او اديان او قوميات اخرى.

---

[10] ينظر : المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق ، التقرير السنوي عن اوضاع حقوق الانسان في العراق ماعدا اقليم كردستان لعام 2020 ، بغداد ، 2021 .

[11] مقابلة مع ناشط مدني ، الموصل ، 3/ 11/ 2023 .

[12] مقابلة مع مسؤول حكومي ، الموصل ، 2/ 11/ 2023 .

تتعرض حرية الرأي والتعبير في نينوى الى العديد من المشكلات والتحديات [13]، اذ لا توجد في العراق كما في نينوى أطر قانونية وتنظيمية لهذا الموضوع ماعدا أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 19 في سنة 2003. وهو ما جعل اي احتجاج او تجمع للتعبير عن الرأي يواجه تضييق من السلطات الحكومية، بسبب غياب قانون لتنظيم التظاهر السلمي ، كما انه اذا تمت مثل هذه التجمعات فهي تشهد خطابات توصف احيانا بانها غير محايدة. بالمقابل فان التجمعات لحركات سياسية حتى وان ادت الى تضييق حركة السير للمواطنين فإنها لا تواجه رفض من السلطات كما هو الحال في الاحتجاجات الاخرى.

تظهر النقاشات اثناء المقابلات بان المخاوف من التعبير عن الرأي لم تزل حاضرة ويعزو ذلك بعض ممن تم مقابلتهم الى غياب القدرة القانونية لحماية الافراد الذين يعبرون عن ارائهم (للأسف القوانين لا تحمي الأفراد، حيث أن الكثير من الأفراد يخافون من أبداء آرائهم وتوجهاتهم وخصوصًا في المناطق التي تُسيطر عليها عدة جهات متنفذة ومسلحة).[14]

رابعا : إمكانية الوصول إلى السلطة وممارستها في إطار سيادة القانون :

نظم الدستور العراقي لعام 2005 الطرائق التي بموجبها يتم الوصول الى السلطة، اذ تكون عبر الانتخابات ولا يتم الاعتراف الوصول الى السلطة بأي طريقة اخرى كالانقلاب العسكري او الاستيلاء على السلطة عبر السيطرة على المباني الحكومية والادارات العامة.

شهدت محافظة نينوى اول تجربة للحكم المحلي ونظمت بدعم من سلطات الاحتلال انذاك في ايار 2003، واستمرت الحال على ذلك ، حتى سيطرة الجماعات المتطرفة الارهابية على محافظة نينوى واستيلائها على كل الموارد والقدرات الحكومية.

ومن الواضح بأن الوصول الى السلطة يتم في نينوى عبر مراعاة ما تنص عليه القوانين، لكن لا يخفي الامر وجود عمليات ضغط سياسي ومساومة كما هو الحال في وضع استقالة لاحد محافظي نينوى قبل توليه المنصب امام احدى الجهات السياسية . [15]

ثمة نفي واضح بنسبة تزيد عن 75% ممن تم مقابلتهم على امكانية الوصول الى السلطة عبر طرق مرنة، وانما يشيرون الى نفوذ الاحزاب وحتى الاذرع المسلحة من اجل الضغط على المواطنين من اجل التصويت في بعض المناطق (لا تتمتع فهناك جهات سياسية وبنفس الوقت خارجة عن القانون وتقوم باعمال اخذ الاتاوات والتهديد والترهيب على المواطنين تحت تهديد السلاح او القوة في سبيل تسهيل وممارسة المواطنين اعمالهم بصورة سليمة). [16] كما ان تأثير الاحزاب على القرارات

---

[13] ميريام بوتيك ، مصيرنا في ايديهم : نهوض الجماعات شبه العسكرية وامن الاقليات في مناطق العراق المتنازع عليها ، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين ، لندن ، 2022 .

[14] مقابلة مع ناشط مدني ، تلكيف ، 3/ 11/ 2023 .

[15] عثمان الشلش ، عهد الولاء يطيح بالمرعيد واستثمارات ابو مازن تشعل نينوى مجددا ، مقال منشور على موقع الترا العراق على الرابط : https: / /ultrairaq.ultrasawt.com

[16] مقابلة مع ناشط مدني ، الموصل ، 2/ 11/ 2023 .

الحكومية حتى تلك المتعلقة بالمشاريع والخدمات العامة وتوزيعها على شكل منافع وامتيازات هي التي تجعل التوزان بين الاطراف المتنافسة على السلطة غير صحيح (هناك تمايز وعدم قدرة التمتع بالفرص لجميع الأحزاب بسبب النفوذ السياسي والتأثيرات القوية المؤثرة غالبا ما تكون سلبا من خارج المحافظة فمدى قوة هذا الحزب وان كان من خارج المحافظة له التأثير الإداري والسياسي بل وحتى في المشاريع الخدمية والاستثمار وادق التفاصيل فأصحبت نينوى تدار بتلكم الأحزاب المؤثرة من خارج نينوى بشهادة المقربين من الواقع السياسي وخاصة النواب).[17]

خامسا : تنظيم انتخابات دورية حرة نزيهة على أساس الاقتراع العام والتصويت السري تعبيراً عن إرادة الشعب:

تشير النصوص في دستور عام 2005 الى ان الانتخابات تجري بشكل دوري على المستوى الوطني والمحلي ، اذ تجري على المستوى الوطني لانتخابات مجلس النواب العراقي كل اربعة سنوات، وعلى المستوى المحلي ينظم ذلك قانون انتخابات مجالس المحافظات وقانون المحافظات غير المنتظمة بأقليم. كما تجري كل عملية انتخابية تحت اشراف هيئة مستقلة وهي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق التي عملت على تنظيم وادارة الانتخابات بعد عام 2003 .[18]

جرت في محافظة نينوى عدة تجارب انتخابية، لكن اخر تجربة للانتخابات على المستوى المحلي لاختيار اعضاء مجلس المحافظة كانت قبل عشرة سنوات في عام 2013، اما الانتخابات على المستوى العام كانت اخر تجربة لاختيار اعضاء السلطة التشريعية تشرين الاول 2021.

توفر مفوضية الانتخابات على المستوى العام او المحلي الاماكن التي يمكن للناخبين الوصول اليها وفق بطاقة المواد التموينية الصادرة عن وزارة التجارة وتحديث سجل ناخبين، كما تعمل على خطة حماية للمراكز لتأمين وصول الناخبين فضلا عن مكان مخصص للاقتراع ضمن المحطات الموزعة على مراكز الاقتراع. ومع ذلك فان العملية الانتخابية لا يمكن ان توصف بكل الاحوال على انها كانت تجربة ممتازة ولم تشوبها الثغرات، اذ تجري عمليات التصويت مقابل دفع اموال اي عمليات شراء اصوات الناخبين، كما تشهد بعض المناطق عمليات ضغط من جهات عسكرية تابعة لأحزاب سياسية عمليات الضغط على الناخبين للتصويت لمرشح محدد او مجموعة من المرشحين. وكما أعلن رئيس الفريق الاعلامي لمفوضية الانتخابات بأن عدد الناخبين في نينوى ممن يحق لهم /ن التصويت يوم الاقتراع 18 كانون الاول 2023 (1832160) ناخب، اما عدد المرشحين الكلي (623) ويصل عدد المرشحين الرجال (466) في حين إن عدد المرشحات النساء(157) وتخوض (10) تحالفات وعدد الاحزاب (12) ، اما عدد المقاعد العامة (26) وتتمثل عدد مقاعد الرجال (19) بينما عدد مقاعد كوتا النساء (7) وتتمتع الاقليات بـ(3) مقاعد واحد لكل من (الشبك ، الايزدية ، المسيحية) ويتنافس على مقاعد الاقليات عدد (13) مرشحا. ويصل عدد مراكز التسجيل(140) ووزع الناخبين للتصويت العام الى (792) مركز موزعة على ارجاء المحافظة بعدد محطات الاقتراع التصويت العام يبلغ (3993) .

---

[17] مقابلة مع اعلامي ومحلل سياسي ، الموصل ، 4 / 11 / 2023 .

[18] يمكن الاطلاع على موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق على الرابط : https: / / ihec.iq/

اما عدد مراكز الاقتراع التصويت الخاص (49) بعدد محطات التصويت الخاص يصل (234) وعدد صناديق الاقتراع فيها (4227) وعملت المفوضية على توفير مراقبة عبر كاميرات المراقبة يصل عددها (11819). ويبلغ عدد أجهزة العد والفرز والتحقيق والارسال(9295) ويشترك عدد (24499) موظفي اقتراع ليوم الانتخابات المحلية.

تشير النقاشات التي جرت خلال المقابلات الى ان الانتخابات تعد فرصة مهمة للتغيير في عدة مستويات وما ينقص الانتخابات هو وجود وعي كافي من الناخبين وشكلت نسبة القبول بانها فرصة تغيير مجتمعي مهمة بما يزيد عن 75% ممن تم مقابلتهم (تعد فرصة ممكنة للتغيير الديمقراطي واحداث هذا التغيير يتوقف على مشاركة الاهالي في الانتخابات وعدم تجاهل الانتخابات).[19] يضيف اخرون بانها مهمة للقدرة على معاقبة المقصرين في اطار المسؤوليات الحكومية (بالتأكيد الانتخابات واحدة من أهم الوسائل التي يمتلكها الجمهور لمعاقبة الممثل المقصر بأداء واجبه وكذلك المسؤولين التنفيذيين وهنا فان تجاوز اخطاء الماضي وايجاد حلول للمشاكل الخدمية وغيرها مرهون بمدى اختيار المواطن الصحيح لمن يمثله).[20]

سادسا : إيجاد نظام لتعددية الأحزاب السياسية والمنظمات :

تشكل التعددية الحزبية ركن مهم للديمقراطية وقد كانت موجودة في العراق اثناء العهد الملكي (1920-1958) لكنها مع العهد الجمهوري الغيت التعددية الحزبية واضحى الحزب الواحد هو من يتحكم في مقاليد الحكم والحياة السياسية وامتدت الحال هذه الى عام 2003.[21]

مع سقوط النظام السياسي 2003 اعلنت التعددية الحزبية بشكل كبير جدا وعادت الاحزاب المعارضة من خارج العراق، وفي نينوى شهدت ظهور عدة احزاب من توجهات مختلفة اسلامية وقومية وليبرالية وعلمانية، وفي مرحلة لاحقة تم تشريع قانون رقم 36 لسنة 2015 الذي نظم عملية تشكيل وتسجيل الاحزاب وكلف مفوضية الانتخابات بهذه المهمة. وصل عدد الاحزاب التي سجلت وفق هذا القانون الى ما يزيد عن 270 حزب سياسي .

تظهر الانطباعات والتصورات العامة في نينوى عن نظرة سلبية تجاه التعددية الحزبية، يرتبط ذلك الى حد ما بسبب تعثر تجربة التعددية الحزبية فضلا عن غياب الشفافية والقدر للوصول الى المواطنين، كما تمثل الاحزاب وفق منظورهم مقاربة ترتبط بالأعمال الحكومية التي تتعثر حتى في الملفات الاساسية. ويمكن الاشارة الى ما جاء في اراء من تم مقابلتهم اذ ان نسبة 65% اكدت على انطباعات سلبية عن العمل السياسي والحزبي (كمجتمع هناك انطباع سيء جداً ونظرة المجتمع الى العمل الحزبي والسياسي بأنهم فاسدين وسراق وغير مؤهلين ويستولون على اموال الشعب من

---

[19] مقابلة مع مدير منظمة مجتمع مدني ، الموصل ، 3/ 11/ 2023 .

[20] مقابلة مع مرشحة لانتخابات مجالس المحافظات ، الموصل ، 3/ 11/ 2023 .

[21] ينظر : حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الكتاب الاول ،ترجمة عفيف الرزاز ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، 1998 .

خلال تدخلاتهم في التعيينات وامور وكثيرة) .[22] ويعزو اخرين الى ان طبيعة عمل الاحزاب في ادارة المفاصل الحكومية فضلا عن علاقتها مع بعضها هي التي رسخت هذه النظرة الى التعددية الحزبية (الأحزاب السياسية التي تعمل في نينوى دائمًا تختلف فيما بينها على تقاسم المناصب والمنافع والموارد وحتى المناطق، وهذه الخلافات تؤثر على ممثليها في تقديم الخدمات للمواطنين) .[23]

كما يقدم تفسير اخر ليؤكد بأن ضعف برامج الاحزاب وعدم قدرتها على اقناع المواطنين يعود الى ضعف في هيكل العمل الحزبي والسياسي (منذ انطلاق العملية الديمقراطية في العراق فهذا الاحزاب لم ترتقي في عملها الى مستوى طموح المواطن فهذه الاحزاب دائما تعمل على بناء نفسها وتوسيع نفوذها ولم تقدم برامج تنموية للصالح العام ولم تعمل بإخلاص لبناء نينوى مثل الحد من هدر المال العام وضعف الخدمات) .[24]

سابعا : الفصل بين السلطات :

نص الدستور العراقي لعام 2005 على الفصل بين السلطات، واسس للنظام البرلماني، وعلى المستوى المحلي في المحافظات غير المنتظمة بإقليم نص على وجود مجلس للمحافظة ويكون اشبه بهيئة مراقبة تشريعية ورقابية على المستوى المحلي. كما اعترف الدستور باستقلالية القضاء بوصفه سلطة مستقلة بعد ان كانت تابعة لوزارة العدل قبل عام 2003.

شهدت محافظة نينوى وجود مجلس محافظة الاول في ايار 2003 ، اما الثاني امتد من عام 2005 – 2009، ومن ثم 2009 –2013 ، والاخير كان من 2013 - 2019 بعد ان تم تمديد عمل مجالس المحافظات. لكن من عام 2019 تم حل مجالس المحافظات ويجري التحضير لانتخابات في كانون الاول 2023 . اما السلطة التنفيذية للحكومة المحلية ايضا يتم انتخابها مع النائب الاول والنائب الثاني للمحافظ من مجلس المحافظة.

لا توجد قناعة كافية اظهرتها المقابلات والنقاشات بان فصل السلطات مجديا ومثمرا فالتداخل حاضر بينهما في عدة اجراءات فضلا عن قيام السلطات التي تقوم بالرقابة والتشريع بأدوارها القانونية والدستورية واظهرت نسبه 55% من المقابلات على ان وجود مجالس المحافظات ضروري من اجل تفعيل الرقابة على اداء السلطة التنفيذية (بالتأكيد دور المجالس مهمة كسلطة رقابية تراقب عمل السلطة التنفيذية وان غيابها تشكل خللا في العملية الإدارية والقرارات والميزانيات وضرورية لنظام اللامركزية المؤسس عليه النظام العراقي الحالي) .[25] وهو يعكس الفصل بين السلطات ويعزز من الرقابة على السلطة التنفيذية (يعد مجلس المحافظة هو برلمان المحافظة وصوت ابناء المحافظة والجهة الرقابية الاكثر فاعلية على نشاطات السلطة التنفيذية) .[26]

---

[22] مقابلة مع ،اعلامي ومصور صحفي ، الموصل ، 1/ 11/ 2023 .

[23] مقابلة مع ناشط مدني ، الموصل ، 4/ 11/ 2023 .

[24] مقابلة مع مرشح للانتخابات وتاجر ، برطلة ، 13/ 11/ 2023 .

[25] مقابلة مع مسؤول محلي ، تلعفر ، 5/ 11/ 2023 .

[26] مقابلة مع مرشحة للانتخابات ، الموصل ، 5/ 11/ 2023 .

ثامنا : توفير الشفافية والمساءلة في الادارة العامة :

يعمل ركن الشفافية والمساءلة على تقوية المؤسسات للعمل بفاعلية ، فضلا عن تقليل والحد من موارد الهدر المالي، كما تساعد الشفافية المواطنين للاطلاع على ما تقوم به المؤسسات المختلفة التي تقوم بإدارة الشأن العام.

اسست في العراق بعد عام 2003 عدد من المؤسسات التي تعمل على قضايا الشفافية والمساءلة وتقوم بأدوار رقابة وتدقيق وتحقيق على مؤسسات الدولة المختلفة فضلا عن الاشخاص المسؤولين عليها. ومن اهمها هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ويمكن الاطلاع على ما تنشره هيئة النزاهة وديوان الرقابة على الموقع الالكتروني لكل مؤسسة. كما تعلن بشكل سنوي الموازنة المالية الاتحادية عبر تشريع قانون خاص بها لكل سنة من مجلس النواب العراقي .[27]

يشكك كثير ممن تم مقابلتهم 80% منهم بوجود الشفافية على المستوى الوطني او المستوى المحلي ، اذ تشهد المؤسسات العامة عمليات هدر للمال العام فضلا عن فساد كبير يشوب عملها، ولا تعلن الارقام الحقيقية عن ذلك، قال احد الاشخاص الذين تمت مقابلتهم: (أتوقع في الوقت الحالي ان الجهات الحكومية تعلن عن خططها بشكل مباشر، نسمع مثلا بالمشاريع ولكنها لا تعلن ماهي المبالغ المصروفة بخصوص هذه المشاريع، تصرف مبالغ كبيرة ولكن لا اثر لتلك المشاريع الموجودة على ارض الواقع ، لا توجد شفافية بالإعلان، لا توجد هناك قنوات حقيقية لإيصال المبالغ او المشاريع المعلنة سواء كان على مستوى المحافظة او على مستوى العراق بشكل عام، غالباً تكون مخفية ولا يمكن الاطلاع على اي نوع من انواع الخطط التي ترسمها الحكومة) .[28]

تزداد موارد الهدر المالي وضعف الشفافية في نينوى، واثيرت اكثر من قضية حول حجم الاموال التي رصدت عبر قانون الموازنة لمدة اربعة سنوات، فضلا عن وجود تصريح لمحافظ نينوى بوجود نسب تؤخذ من المشاريع وتتم بعدها احالة تلك المشاريع .[29]

تعمل السلطات المحلية في نينوى على مشاريع لا تمثل احتياجات المواطنين الاساسية. كما لا تتوافر اليات المساءلة على المستوى المجتمعي في نينوى، بينما حاولت عدد من منظمات المجتمع المدني اقامة انشطة وفعاليات تسهم في ايجاد مساحة حوار للمساءلة بين المواطنين والسلطات الحكومية عبر مبادرات لإقامة جلسات او غيرها من الانشطة .

---

[27] تنشر هيئة النزاهة تقرير نصف سنوي وتقرير سنوي على موقعها الالكتروني يشير الى جهود وتدابير هيئة النزاهة في متابعة القضايا التي تتعلق بالفساد المالي والاداري ، يمكن الاطلاع على التقرير نصف السنوي من كانون الثاني حتى تموز لعام 2023 على الرابط : https: / /nazaha.iq /news_FA.asp?page_namper=p9

[28] مقابلة مع مسؤول محلي ، الموصل ، 4/ 11/ 2023 .

[29] نوزت شمدين ، الاحزاب العراقية خرائط تقسيم المشاريع والنفوذ والمناصب الادارية ، تحقيق منشور على شبكة الصحافة الاستقصائية في العراق ، على الرابط : https: / /nirij.org /2023 /06 /30 /

تاسعا : تهيئة وسائط للإعلام تتسم بالحرية والاستقلال والتعددية :

انتشرت وسائل الاعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة في العراق بعدد كبير بعد عام 2003 بعد ان كانت وسائل الاعلام تخضع لوزارة الاعلام قبل ذلك. تمثل وسائل الاعلام ركن هام للحياة الديمقراطية فهي القناة التي يمكن عبرها للمواطنين الاطلاع على الشأن العام، كما انها تمثل رقابة مهمة على عمل المؤسسات المختلفة في الدولة. كما تعمل وسائل الاعلام في العراق تحت اشراف وموافقة هيئة الاعلام والاتصالات العراقية، وهي هيئة مستقلة استحدثت بعد عام 2003 للقيام بمهمة تنظيم عمل الاعلام وفق المعايير الدولية الحديثة.

تعمل العديد من وسائل الاعلام في نينوى منها صحف محلية ووطنية، كما توجد عدد من المحطات الاذاعية فضلا عن قناة تلفزيونية عدد 2. تتمتع هذه الوسائل بحرية العمل في اطار معين. في بعض الاحيان يتعرض العاملين في وسائل الاعلام الى عدد من المضايقات من جهات متنفذة في الساحة المحلية او على المستوى الوطني العام.

تخضع عادة اجندة العمل الاعلامي الى الاعداد او التهيئة المسبقة من ممولين سياسيين في نينوى، ولا يرى اكثر من تم مقابلتهم 65% دور لوسائل الاعلام ويفسر ذلك بأنه: (لا وجود للإعلام الحر في نينوى الاغلبية اعلام مسيس إلى أصحاب المال السياسي والسلطة الحاكمة واغلب مواقع التواصل الاجتماعي هي مدفوعة الاجر من قبل أصحاب المال السياسي، وهناك قنوات تلفزيونية خاصة الجهات معينة تروج ما يناسبها مصالحها من اخبار، لهذه السبب الاعلام لا ينظر بحيادية المجتمع، باختصار الجهة التي تدفع مال اكثر هي الجهة التي تستفاد من الاعلام).[30] ويمكن ان تتعرض وسائل الاعلام من جهة اخرى الى ضغوط وتهديدات لذلك هي مكبلة ولا يمكنها ان تعمل بحرية وان تكون اداة للشفافية وكشف الفساد والعثرات في عمل المؤسسات العامة الحكومية في نينوى (لا توجد وسائل إعلام تعمل بحرية تامه لوجود جماعات مسلحة شبه عسكرية تابعة لجهات سياسية تقوم بالتهديد او بالضغط على وسائل في حالة تعرضت وسائل الاعلام لمسؤول تابع لهم) .[31] لا يمكن لوسائل الاعلام ان تعتمد فقط على اجور تمويل الاعلانات فيها، كما تقوم قسم منها في ايصال رسائل الى خصومها السياسيين على المستوى المحلي .

القسم الثاني : الاطار العملي لواقع الديمقراطية في نينوى (تحليل نوعي وكمي) :

اولا : التحليل النوعي لواقع الديمقراطية في نينوى :

مثلت المقابلات التي نفذها فريق شبكة اصدقاء الديمقراطية مورد مهم لمعرفة الاراء والتصورات العامة في نينوى حول واقع الديمقراطية. نظمت المقابلات وفق اسئلة تم اعدادها مسبقا ومراجعتها من الفريق البحثي .

---

[30] مقابلة مع مسؤول محلي ، تلكيف ، 2/ 11/ 2023 .

[31] مقابلة مع مسؤول محلي ، الموصل ، 4/ 11/ 2023 .

تظهر المقابلات امتعاض وشكوك حول المسار الديمقراطي في نينوى، وتعكس الاراء طبيعة الفهم والتجربة التي مرت على نينوى، فضلا عن انعكاس نتائج عمل المؤسسات المختلفة بشأن قضايا عدة سواء تلك التي تتعلق بتنظيم الحقوق والحريات او الشفافية، الوصول الى السلطة وغيرها من المعايير الخاصة بالديمقراطية. منحت تلك المقابلات ايضا من جهة اخرى القدرة على صياغة النتائج والتوصيات بالشكل الذي يجعلها تعكس الطابع المجتمعي في نينوى.

استهدفت المقابلات المشاركين من كلا الجنسين وكانت نسبة الذكور 88%، بينما كانت نسبة النساء 12% فقط. اما على مستوى المناطق فقد كانت نسبة المستجيبين من مركز الموصل 61%، 12% من ناحية تل عبطة، 12% من ناحية الشورة، 6% من قضاء تلكيف و 3% لكلا من قضاء سنجار، قضاء تلعفر و ناحية برطلة وكما يلي :

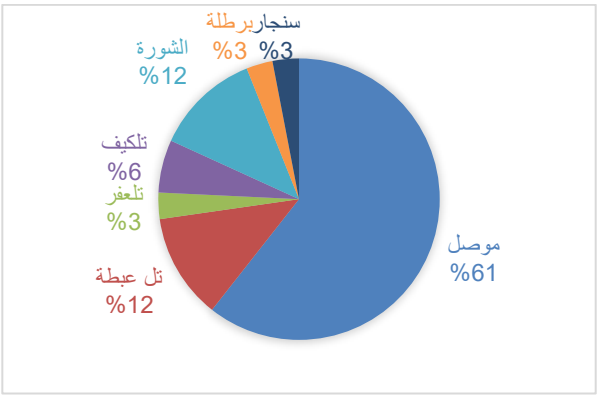

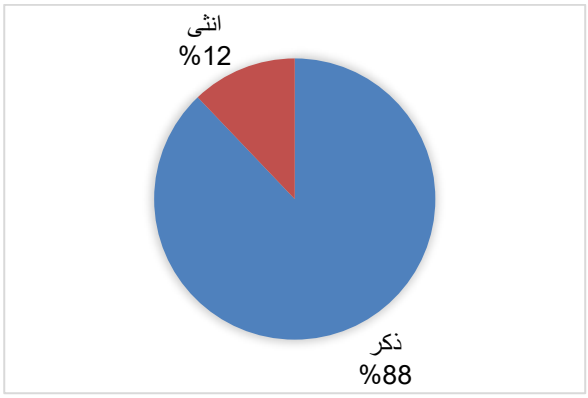

اما على مستوى مجالات عمل الاشخاص الذين تمت مقابلتهم فقد توزعت 28% للموظفين الحكوميين، 18% لمدراء الادارة، 15% لمرشحي الانتخابات، 12% لكلا من اساتذة الجامعات والناشطين المدنيين، 9% للمحللين السياسين و6% للاعلاميين :

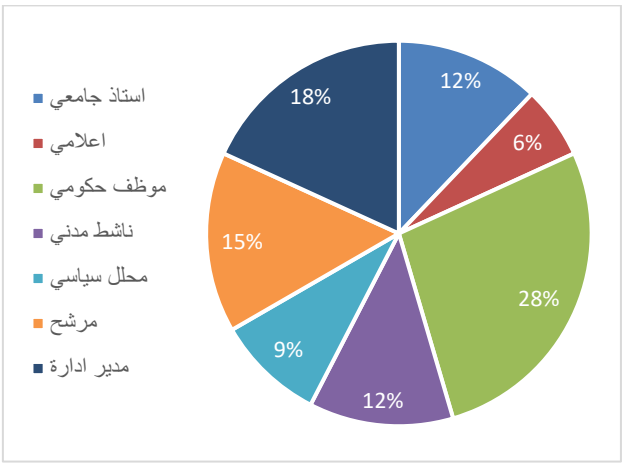

ثانيا : التحليل الكمي لواقع الديمقراطية في نينوى :

تركز هذا التقرير على تحليل آراء عينة واسعة من افراد المجتمع المحلي في محافظة نينوى، وتمثلت حجم العينة باستطلاع آراء 278 شخص، وتوزعت العينة من حيث الجنس الى 71% ذكور ، ونسبة 29% اناث، وتشير هذه النسب الى استجابة عالية من الذكور للاهتمام بموضوعات الديمقراطية مقارنة باستجابة النساء.

كما حصلت على فئة من المستجيبين من حملة الشهادات البكالوريوس 164 وهي الاعلى بين المستجيبين ، والدبلوم 38 ، اعدادية 32 ، شهادات عليا 26 ، بينما كانت الادنى 18 هي دون الاعدادية.

نسبة الذكور والاناث:

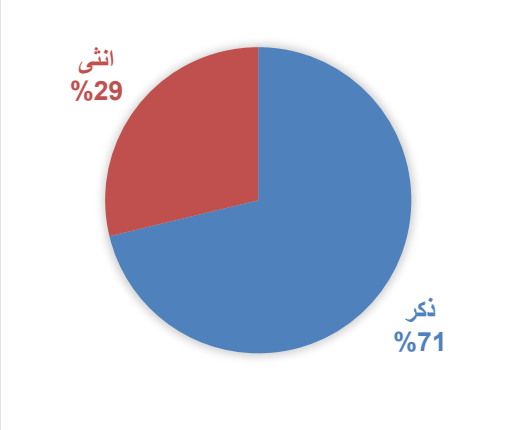

نسبة التحصيل الدراسي :

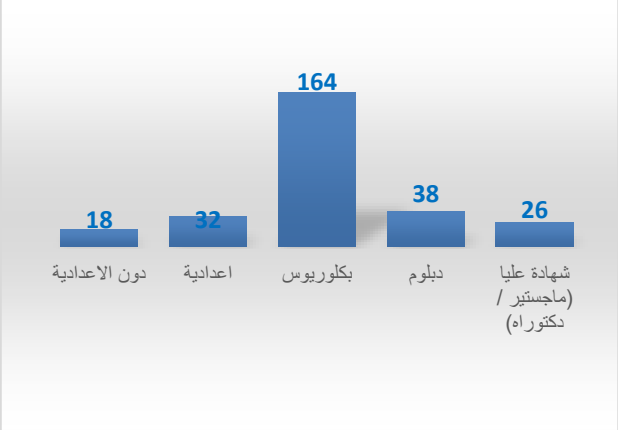

اولا : محور حقوق الانسان والحريات الاساسية

اهتم الدستور العراقي بموضوع الحقوق والحريات الاساسية وقد خصص الباب الثاني من الدستور لموضوع الحريات، وقد خصصت المواد من 14 -46 للنص على تلك الحقوق والحريات التي يتمتع بها العراقيين، وقد قسمت الى حقوق مدنية وسياسية في المواد 14-21، اما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المواد من 22-36، بينما نظمت موضوع الحريات العامة في المواد 37-46. [32]

وعلى الرغم من وجود نصوص دستورية ، لكن الاجابات خلال الاستبيان اختلفت اذ مثلت الاولويات لهم تصدر حق الحياة 22% اهتمام المشاركين في الاستبيان يلي ذلك الحق في المساواة وعدم التمييز 16% ، الحق في التعليم 15% كما ان الحق بالأمن حظي باهتمام ، فيما تدنت نسبة الحق في بيئة نظيفة 2% كما في الشكل (1.1) .

[32] ينظر : بشار نصر الدين الحطاب ، الهيكل الدستوري للحقوق والحريات الاساسية في العراق دراسة تحليلية مقارنة في ضوء اراء الفقه واحكام القضاء ، مكتبة القانون المقارن ، بغداد ، 2023 .

بالمقابل اعتبر 81% ممن شاركوا في الاستبيان ان هناك تمييز في المعاملات والاجراءات اليومية، بينما 2% رفضوا وجود تمييز، ومثلت نسبة الاجابة محايد 15%، كما كانت الاجابة لا اعلم 2%. كما في الشكل (1.2). وهو يرتبط بشكل كبير حول المساواة في الحقوق اذ اكدت الاجابات على انه لا توجد مساواة في الحقوق الاساسية التي يمكن لاي مواطن ان يتمتع بها وتوزعت اجابات المشاركين/ات على لا اتفق بنسبة 57% بينما اظهرت 25% اتفق انه تتوفر المساواة في الحقوق كما في الشكل (1.3)، ويمكن تفسير ذلك الى طبيعة الاجراءات التي تخص تلك الحقوق والتعثر في توفيرها للمواطنين بشكل متساوي وهو ماظهر ايضا خلال المقابلات (هذا بالضبط ما نص عليه الدستور العراقي وجميع القوانين التي شرعها مجلس النواب، غير ان تنفيذ هذه البنود على ارض الواقع حال دون تحقيق مبدا المساواة والعدالة فتجد تفاوت كبير في مستوى الخدمات بين مدينة واخرى ونسب الحاصلين على وظيفة حكومية او اليات التعليم ومستوى الخدمات وقد يكون الوضع الامني ايضا سببا في التفاوت وحجم التمثيل وقوة التمثيل في السلطتين التشريعية والتنفيذية) [33]

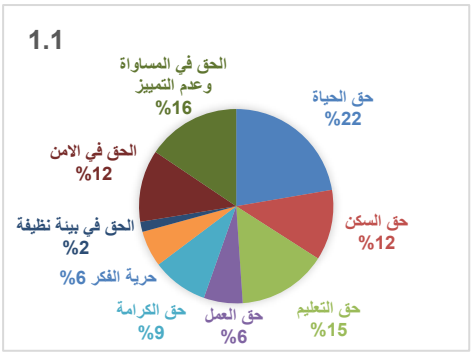

حقوق الانسان الاساسية حسب الاولويات

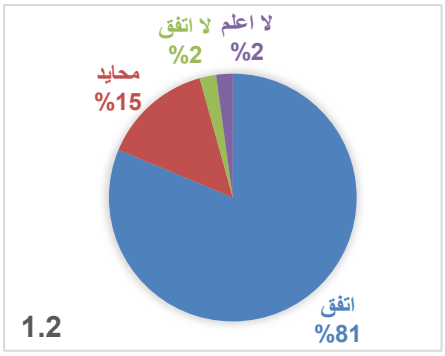

وجود تمييز في المعاملات والاجراءات اليومية في المؤسسات الحكومية

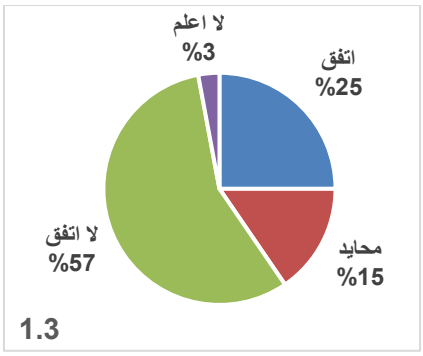

تساوى جميع المواطنين/ ات في الحقوق الاساسية (مثل التعليم، السكن، الرعاية الصحية ، حرية التنقل..الخ)

ثانيا : محور حرية الانضمام للجمعيات :

تعد المنظمات والجمعيات واحدة من ابرز مظاهر الديمقراطية المعاصرة، وهي تعزز من قدرات المجتمع المحلي على تنفيذ المبادرات والانشطة التي تساعد على تقوية الديمقراطية، ومن التجربة العراقية فقد نص الدستور العراقي لعام 2005 في المادة 45 الفقرة اولا بالنص على (تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون). وقد شرع قانون المنظمات غير الحكومية رقم 12 لسنة 2010[34]

(33) مقابلة مع مرشحة لانتخابات مجالس المحافظات ، الموصل ، 2/ 11/ 2023 .

(34) وزارة العدل العراقية ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4147 في 9/ 3/ 2010 .

ومن المؤكد بأن منظمات المجتمع المدني مارست دور مهم في تعزيز الديمقراطية في نينوى، لاسيما في المرحلة التي اعقبت تحرير نينوى من تنظيم داعش الارهابي، وقد اظهرت نتائج الاستبيان حول عمل المنظمات بكل حرية نسبة 38 % من الاجابة محايد ، بينما جاءت نسبة 32% من الاجابات لا اتفق انها تعمل بحرية، وتوزعت بقية الاجابات على اتفق 29%، ونسبة 11% لا اعلم كما في الشكل (2.1). بالمقابل يشعر عدد كبير ممن قدموا اجابات بأن 39% لا يتفق بانه يمكن الانضمام المنظمات والنقابات المسجلة رسميا بسهولة. بينما جاءت نسبة 33% اتفق مع السؤال ونسبة 19% محايد، في حين لا اعلم كانت 11%، كما في الشكل (2.2). في المقابل اكدت نتائج الاستجابة للاستبيان على ان 32% لا يتفق ان المنظمات تعمل من دون ضغوط او تهديد ،وتوزعت الاجابات الاعلى 38% محايد ، اتفق 18 %، ونسبة 12% لا اعلم كما في الشكل (2.3). تدل النتائج على طبيعة عمل المنظمات والجمعيات والنقابات، ويعزز ذلك ما جاء بالمقابلات (ذلك مستحيل اذ يوجد تقييد وروتين معقد بمنح التراخيص لأصحاب المنظمات والنقابات والمستثمرين ومحاربتهم لأسباب شخصية تتعارض مع الصفقات والمستحقات التي يكتسبونها من الجهات التابعة لهم). [35]

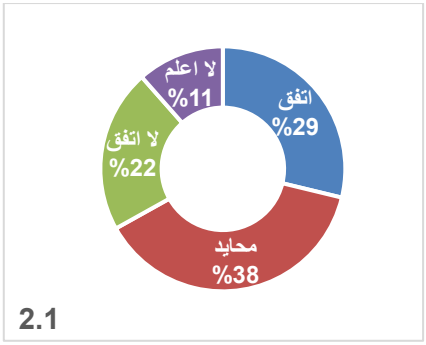

حرية عمل منظمات وجمعيات المجتمع المدني في محافظة نينوى ضمن نطاق القانون

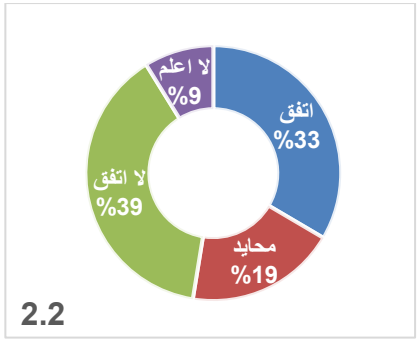

حق كل فرد في الانضمام رسمياً لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات والنقابات المسجلة

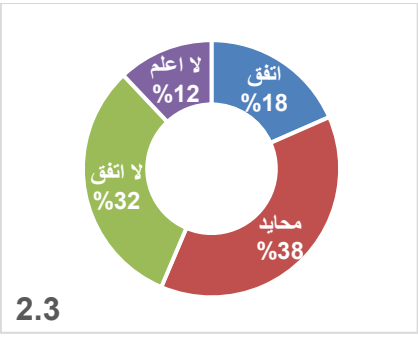

قدرة الجمعيات والمنظمات والنقابات على العمل من دون ضغوط او تهديد

ثالثا : محور حرية الرأي والتعبير :

تمثل حرية الرأي والتعبير مرتكز مهم للديمقراطية، وقد نصت المادة 38 من دستور 2005 على ما يلي: (تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل. حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر. حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون). ولكن اختلفت اراء المستجيبون حول هذا الموضوع اذ اكد (148) على انه لاتتوفر هذه الحرية ، في حين جاءت الاجابة اتفق (58) بينما بلغت الاجابة محايد (68) كما في الشكل (3.1) .

[35] مقابلة مع ناشط مدني ، الموصل ، 4/ 11/ 2023 .

بالمقابل فان الحريات العامة كانت تعني وفق اراء المستجيبون ورتبت وفق اولوياتهم على ضمان حقوق العمل الاساسية (190)، ومنع الاعتقال التعسفي (176) مما يعني ان الاهتمام الاساسي للمواطنين في نينوى ينصب على العمل ومنع الاعتقال وهو حصيلة مجموعة من المشكلات التي تواجه هذه الموضوعات، بينما توزعت بقية الاهتمامات على حرية التجمع وتشكيل الجمعيات (106) تنظيم النقابات (60)، بينما كانت عدم التقيد بالقوانين (56) كما في الشكل (3.2) .

ثمة تأييد واضح بان المواطنين يمكنهم تقديم طلب لإقامة تظاهرة سلمية في نينوى فقد اعتبر (104) يمكنهم ذلك، بينما اتخذ (102) الاجابة محايد ، فيما اشار (76) الى انه لا يمكن تحقيق مثل هذا الامر، فيما ابدى (18) بـ لا اعلم. وهذا الاختلاف لموضوعات حرية الرأي والتعبير يعود الى عدم تنظيم هذا الموضوع بقوانين كما نصت على ذلك المادة الدستورية.

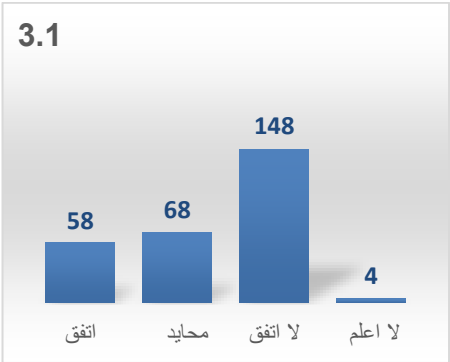

حرية الرأي والتعبير موجودة وفعالة مع وجود حماية كاملة لحرية الدين والمعتقد والفكر.

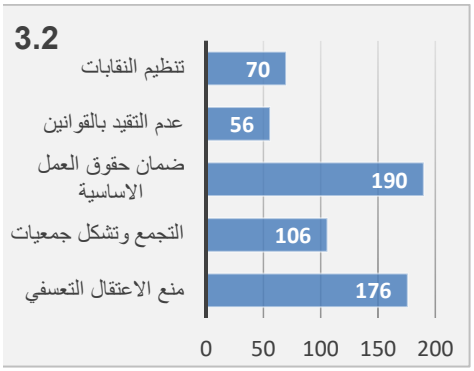

معنى الحريات العامة

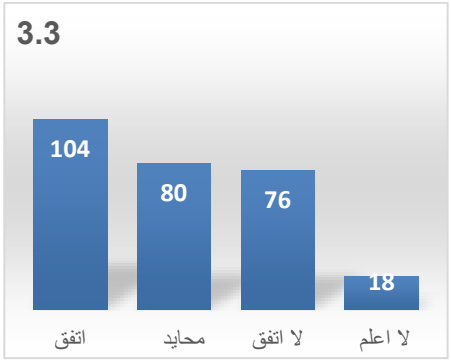

امكانية مجموعة من الافراد تقديم طلبات لإقامة تجمع سلمي او القيام بالتظاهر او الاحتجاج على السياسات والقرارات الحكومية.

رابعا : الانتخابات والتداول السلمي للسلطة :

تعد الانتخابات المظهر الابرز للديمقراطية وقد جرت التجربة العراقية وفي نينوى على أن الانتخابات تعكس الجانب الابرز للشأن الديمقراطي، وثمة مايؤيد ذلك سواء في الدستور العراقي لعام 2005 المادة 6 (يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور)، او حتى التجارب الانتخابية سواء للانتخابات التشريعية او الانتخابات لمجالس المحافظات، وفي الوقت الحاضر تجري التحضيرات لانتخابات مجالس المحافظات في 18 كانون الاول 2023، ومع ذلك فان اراء عينة الاستبيان اختلفت من حيث يرى 36% منهم ان الدستور غير فعال في تنظيم عمل المؤسسات المختلفة، بينما جاءت نسبة 33% محايد، في حين اكد 20% من العينة على ان الدستور فعال، بالمقابل ابدى 11% بالإجابة بـ لا اعلم كما في الشكل (4.1) .

من جهة ثانية أكدت اراء العينة المستجيبة على وجود قانون للانتخابات ينظم الانتخابات ينظم التصويت وتمثلت نسبة 62% بالإجابة اتفق، فيما كانت نسبة 18% اجابة محايد، ولا يتفق نسبة 13% على ان هناك قانون ينظم الانتخابات، بينما ابدى عدم معرفتهم 6% عبر الاجابة بـ لا اعلم كما في

الشكل (4.2). تعكس نسبة التأييد العالية الحملات الانتخابية والحملات الاعلامية لمفوضية الانتخابات بشكل فعال في التعريف بالانتخابات. كما جاءت اجابات اراء العينة بأن لمفوضية الانتخابات دور في تحديد اماكن التصويت والتعريف بها 76% من العينة اتفق مع السؤال، في حين 13% الاجابة محايد، فيما اخذت نسبة 7% عدم الاتفاق مع السؤال، وجاءت الاجابة بـ لا اعلم نسبة 3% كما في الشكل (4.3). فالانتخابات من وجهة نظر المواطنين في نينوى فرصة مهمة للتغيير (الانتخابات هي الطريقة المثالية لعملية التغيير في محافظة نينوى وتعد الطريقة الوحيدة للحصول على الشرعية للفائزين في الانتخابات او الذين يعملون في المناصب السياسية العليا، كما ان الانتخابات تحتاج الى توعية الجماهير حول اهمية في التغير وتغير التصورات الراسخة في اذهان وافكار المواطنين بانها لا تحدث اي تغيير لأي قوى سياسية هي التي ارادت الوصول على النتيجة الدائمة لدى هذه الجماهير حتى تكون الانتخابات حكرا على القوى السياسية التقليدية)[36]

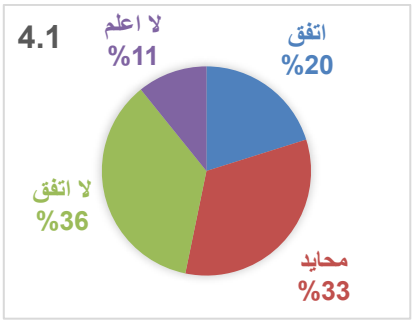

فعالية الدستور في تنظيم عمل المؤسسات المختلفة في العراق

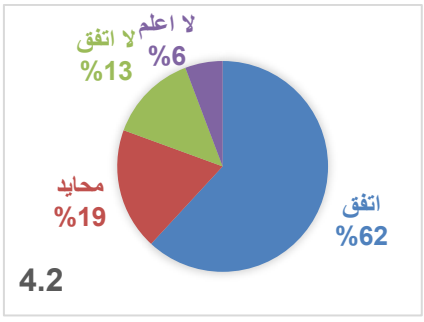

وجود قانون للانتخابات ينظم اوقات الانتخابات وطرائق التصويت للناخبين

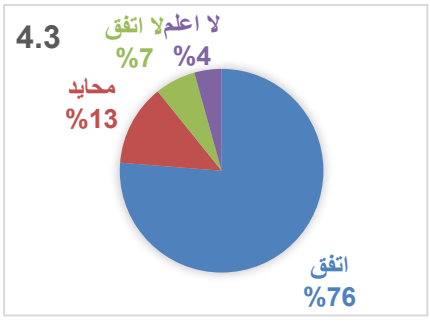

مفوضية الانتخابات تحدد بشكل واضح توزيع الناخبين وتعلن بشكل واضح اماكن الاقتراع قبل مدة مناسبة

خامسا : محور الوصول الى السلطة وممارستها في اطار سيادة القانون :

تعتمد الديمقراطية نهج للوصول الى السلطة عبر القوانين، ولا تعترف بالانقلابات او غيرها من طرق الاستلاء على السلطة المنافية للطرق السلمية، وقد سارت في التجربة العراقية على هذا المنوال من اول انتخابات بعد عام 2003، وينطبق ذات الامر على محافظة نينوى اذ جرت كما ذكر في الفقرات السابقة انه تم اجراء اكثر عملية انتخابية لاختيار اعضاء مجلس المحافظة.

لكن هذا لايعني غياب عوامل التهديد والضغط حتى خلال الانتخابات في نينوى ، واكدت ذلك اراء العينة بوجود حماية قانونية من الضغوط والتهديد (114) اتفق مع السؤال الخاص بالاستبيان، فيما رفض (84) بالاجابة لا اتفق اي ضعف اجراءات الحماية القانونية، في حين اتخذ موقف محايد (68)، بينما اشار (12) بالاجابة لا اعلم كما في الشكل (5.1)، وهو ما يعني باستمرار الضغط والمساومة مع

[36] مقابلة مع اكاديمي ، الموصل ، 6/ 11/ 2023 .

وجود عدد كبير من النازحين من اهالي نينوى في مخيمات النزوح (في بعض المناطق وخصوصا النازحين منهم، وبعض الجهات المتنفذة في المنطقة).[37]

بالمقابل فان عملية استلام وتسليم السلطة على المستوى المحلي تتم وفق طرق سلمية، وتشير اراء العينة الى ذلك وتوزعت الى (88) اجابة اتفق مع السؤال، بينما اتخذ موقف محايد (90)، في حين اكد (72) لا يتفق مع السؤال، اما الاجابة لا اعلم كانت (28) اجابة كما في الشكل (5.2) .

ومن الواضح ان عدم وجود مظلة قانونية كافية لعمل المؤسسات وعدم التقيد بها، ونتيجة لذلك يشعر عدد كبير من المواطنين بضعف التزام المؤسسات بالقوانين وهو ما اشارت اليه اراء عينة الاستبيان التي أكدت الاجابة ب كلا (114) اي لا تلتزم المؤسسات بالقوانين، فيما اكد على ذلك الاجابة في بعض الحالات (72) من اراء العينة، بينما اشارت (50) اجابة لا اعلم مما يعني عدم معرفتهم عن مدى التزام المؤسسات بالقوانين، بينما اكدت (36) اجابة نعم من مجموع اراء العينة كما في الشكل (5.3) .

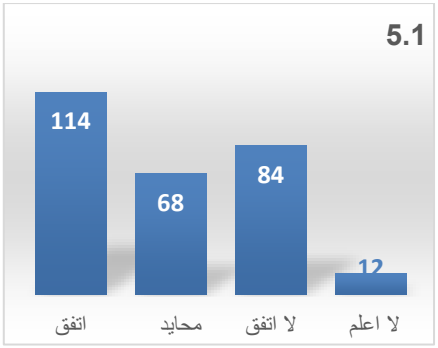

حماية القوانين واللوائح الاجرائية للمواطنين اثناء يوم الاقتراع من التعرض للتهديد او الضغط او المساومة مقابل التصويت لمرشح معين

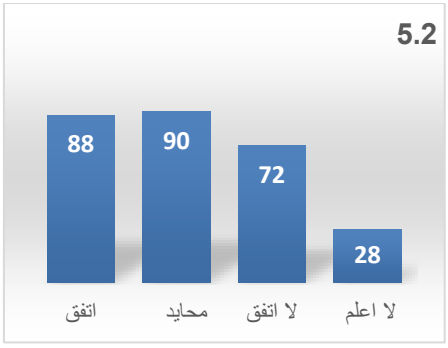

استلام السلطة على المستوى المحلي في المحافظة بطريقة سلمية ووفق القوانين

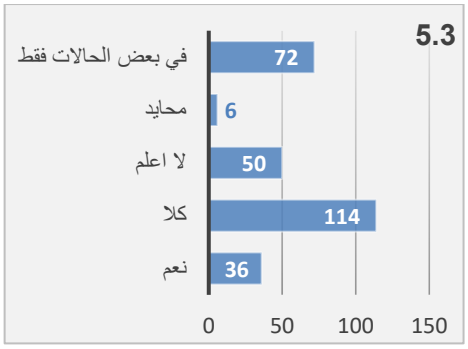

تقيد السلطات الحكومية التنفيذية والتشريعية بالاجراءات والقوانين اثناء ممارسة عملها وامكانية محاسبتها من قبل المجتمع

سادسا : محور التعددية الحزبية :

تمثل التعددية الحزبية جوهر الديمقراطية اذ تمنح الحزبية روح التنافس التي ترتكز عليها الديمقراطية، وقد انتشرت تجربة التعددية الحزبية في العراق بعد 2003 كذلك الحال في نينوى، لكن انطباعات وتصورات الاجابات لعينة الاستبيان اذ لا يتفق 37% من الاجابات ان الاحزاب تعمل وفق الانظمة والقوانين الخاصة بتشكيل الاحزاب، فيما ابدى موقف محايد 34%، في حين يرى 15% انه لا اعلم، بينما كانت نسبة الاتفاق مع السؤال 14% كما في الشكل (6.1).

[37] مقابلة مع مسؤول حكومي ، الموصل ، 7/ 11/ 2023 .

تفسر الحالة اعلاه بالتجربة الحزبية التي عملت خلال الفترة المنصرمة، اذ قدمت صورة مشوهة عن عمل الاحزاب كما اظهرت ذلك المقابلات (بسبب اعمال الاحزاب التي تولت الحكم بالفترات السابقة وما ترتب عليها من دمار وشبهات وفساد وغيرها بدأت الناس تحتقر او تحتفظ بموقف اتجاه الاعمال الحزبية وبنظرة سوداء).[38]

وعلى هذا النحو، لا يرى اغلبية من اخذت آرائهم خلال الاستبيان بأن الاحزاب في نينوى تمتلك فرصة متساوية ، وتوزعت الاجابات الى نسبة 56% لا اتفق، فيما جاءت نسبة 20% محايد، في حين كانت نسبة 13% بالإجابة لا اعلم، بينما اتفق نسبة 7% مع السؤال الخاص بالاستبيان كما في الشكل (6.2).

ويرجع ذلك كما جاء في المقابلات (من الناحية الواقعية تتمتع الاحزاب التي تمتلك (ميليشيا) بحرية اكبر مع تمويل غير محدود).[39]

ومن الواضح ان تجربة التعددية الحزبية في نينوى تركزت فيها التصورات لآراء العينة على استخدام الاحزاب لخطاب الكراهية واستخدام التحريض وتوزعت الاجابات على نسبة 50% لا اتفق بان الاحزاب لا تلجأ الى استخدام خطاب الكراهية، فيما ابدى موقف بالاجابة محايد نسبة 23%، في حين جاءت نسبة 14% الاجابة لا اعلم، بينما كانت نسبة الاجابة اتفق فقط 13% كما في الشكل (6.3). ويعود ذلك كما اكدت مقابلة (تلجأ بعض الأحزاب في خطاباتها الانتخابية إلى شعارات من شأنها أن تُحرض على الكراهية والطائفية بين أفراد المجتمع)[40]

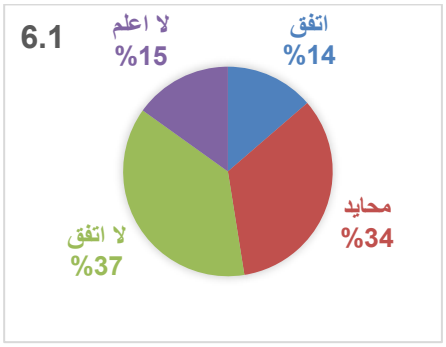

عمل الاحزاب في محافظة نينوى بشكل ينسجم مع الانظمة والقوانين الخاصة بتشكيل الاحزاب

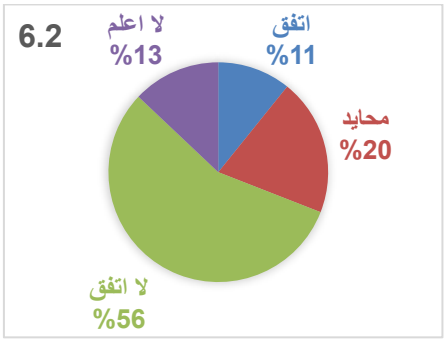

امتلاك جميع الاحزاب في نينوى القدرة على التأثير في القرارات وامتلاك موارد متساوية

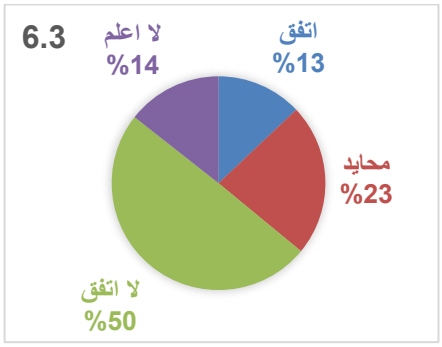

عدم لجوء الاحزاب الى التحريض وبث خطاب الكراهية خلال الانتخابات بين افراد المجتمع في نينوى

[38] مقابلة مع موظف حكومي ، غرب نينوى ، 4/ 11/ 2023 .

[39] مقابلة مع ناشط مدني ومحلل سياسي ، الموصل ، 5/ 11/ 2023 .

[40] مقابلة مع ناشط مدني ، تلكيف ، 4/ 11/ 2023 .

سابعا : محور الفصل بين السلطات :

يعمل الفصل بين السلطات على تقوية الرقابة والتوزان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد اسس الدستور العراقي للنظام البرلماني الذي يقوم على استقلالية وتوزان بين السلطات الثلاثة في الباب الثالث السلطات الاتحادية ونصت المادة 47 من دستور 2005 على (تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات). وعلى المستوى المحلي فان المحافظات غير المنتظمة في اقليم فتكون فيها مجالس المحافظات بوصفها مجلس تشريعي مصغر والمحافظة بوصفها سلطة تنفيذية ، وقد ظهرت نتائج اراء العينة التي توزعت على نسبة 40% اتفق بانه يتم انتخاب السلطة التشريعية على المستويين المحلي والوطني بشكل مباشر ، فيما اتخذ موقف محايد 27% في الاجابة، واظهرت نسبة 23% من العينة انه لا تتفق انه يتم انتخاب السلطة التشريعية، بينما كانت الاجابة لا اعلم 10% كما في الشكل (7.1) .

بالمقابل اختلفت اراء المستجيبين حول قدرة المؤسسات على العمل باستقلالية عبر الفصل بين السلطات، اذ توزعت اراء العينة على لا اتفق نسبة 35%، فيما اكد نسبة 27% الاجابة اتفق على وجود مثل هذه الاستقلالية بين السلطات، في حين اشار 24% على محايد في الاجابة، بينما كانت الاجابة بـ لا اعلم 14% كما في الشكل (7.2) .

ومع ذلك فان وجود مجلس المحافظة ضروري جدا ضمن الفصل بين السلطات وتعزيز الرقابة على السلطة التنفيذية، اكدت ذلك نتائج اراء العينة، اذ مثلت نسبة 35% الاجابة اتفق بان غياب مجلس المحافظة اثر على الرقابة على السلطة التنفيذية المحلية، فيما اشار 30% الاجابة لا اتفق، في حين جاءت نسبة 18% الاجابة محايد، بينما كانت الاجابة لا اعلم 17% كما في الشكل (7.3). ويمكن ان يفسر ذلك ما اكدته نتائج المقابلات بان غياب مجلس المحافظات اثر حتى على اداء السلطة التنفيذية في موضوعات الرقابة والشفافية على اعمالها (غياب مجلس المحافظة في نينوى كان سببا رئيسيًا لغياب الشفافية والمراقبة وأحد دور السلطة الرقابية على العمل الحكومي التنفيذي في محافظة نينوى).[41]

7.1

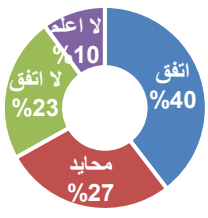

انتخاب السلطة التشريعية على مستوى التمثيل النيابي والمحلي بشكل مباشر من قبل الشعب

7.2

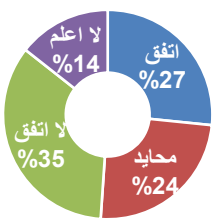

ممارسة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ادوارها ضمن السياق القانوني بحرية واستقلالية عن بعضها البعض

7.3

اثر غياب وجود مجلس محافظة نينوى على دور السلطات التنفيذية المحلية وتعزيز اليات الشفافية والمراقبة في نينوى

[41] مقابلة مع مسؤول حكومي ، الموصل ، 3/ 11/ 2023 .

ثامنا : محور الشفافية والمساءلة في الادارة العامة

تعد تقوية الشفافية مظهر مهم لتعزيز قدرات المجتمعات على دعم المساءلة، وقد اسست في العراق اكثر من جهة رقابية مختصة بهذا الموضوع منها هيئة النزاهة الاتحادية وديوان الرقابة المالية، ومع هذا فان عمليات الفساد الاداري والمالي استفحلت سواء على المستوى العام او المستوى المحلي في نينوى، وهو ما أكدته نتائج اراء العينة اذ يرى اكثر من (134) الاجابة لا اتفق مما يعني ان الاحكام حول عمليات الفساد وطرق صرف الاموال العامة لا تنشر بشكل علني، بينما كانت الاجابة اتفق (48)، في حين الاجابة محايد أي لم يطلعوا وليس لديهم معرفة بهذا الموضوع (58)، اما الاجابة بـ لا اعلم كانت (38) كما في الشكل (8.1) .

ويمكن تأكيد ذلك ما اشارت اليه المقابلات (لا يوجد شفافية للعمل في نينوى وهذا واضح في المحافظة يعلنون عن أرقام خيالية في المشاريع ومن ثم يتم تقسيمها الاحزاب وما تكلم به المحافظ على وجود نسبة لبعض الجهات المتنفذ في المحافظة كما يمكن الاشارة الى اختلاف الخلافات بين المحافظ و بعض اعضاء مجلس النواب حول اعطاء أموال المحافظة نينوى) [42].

وعلى هذا النحو، اختلفت اراء العينة اذ أكد (148) الاجابة لا اتفق بانه تعلن السلطات المحلية عن اعمالها ويمكن الاطلاع عليها بكل شفافية وسهولة من الجميع، في حين جاءت الاجابة اتفق (42)، اما الاجابة محايد (42)، بينما كانت الاجابة لا اعلم (46) كما في الشكل (8.3). ونتيجة لذلك ايضا يرى اغلبية المستجيبون بأنه لا يتم محاسبة المسؤولين في حالة اثرائهم لمكاسب شخصية عبر المسؤوليات المكلفين بها، اذ يرى (152) الاجابة لا اتفق أي بمعنى اخر غياب المحاسبة عن مثل هذه الحالات ، في حين جاءت الاجابة اتفق (48) مما يعني وجود هذه المحاسبة ولكنها تتصف بالضعف او هشاشة الاجراءات، اما الاجابة محايد (44)، بينما الاجابة بـ لا اعلم كانت (34) كما في الشكل (8.3).

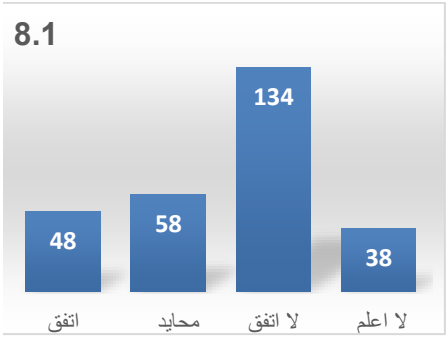

اصدار الاحكام حول عمليات الفساد والتقارير حول الاموال العامة بشكل علني ويمكن الاطلاع عليها

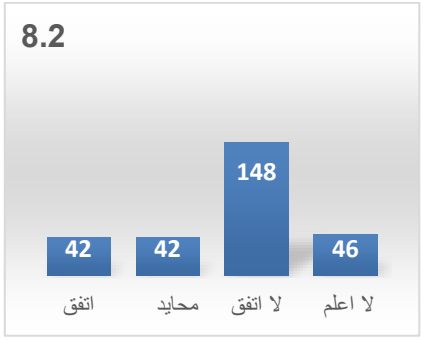

نشر السلطات الحكومية اعمالها المالية والادارية امام الجميع وامكانية الوصول الى المعلومات الخاصة بها

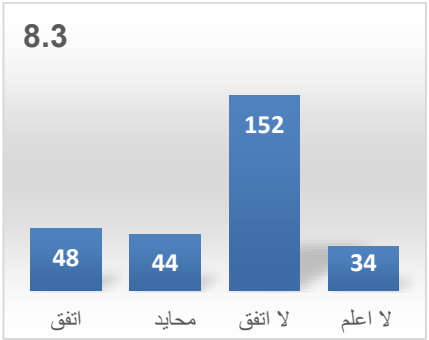

تتم محاسبة المسؤولين المحليين عن استخدام سلطاتهم لمكاسب شخصية او حزبية

[42] مقابلة مع مسؤول حكومي ، الموصل ، 2/ 11/ 2023 .

تاسعا : حرية وسائل الاعلام :

يعد الاعلام وسيلة حديثة ومعاصرة من الوسائل التي تسهم في تقويم عمل المؤسسات عبر ما يقدمه من برامج وانشطة تعزز من قدرات المجتمع المحلي على عرض الفجوات في عمل المؤسسات الحكومية، وقد اكد الدستور العراقي 2005 على حرية وسائل الاعلام في الباب الثاني الحقوق والحريات، وعلى المستوى المحلي في نينوى فقد اشارت نتائج اراء العينة الى ان نسبة 70% يلجأ فيها الناس الى وسائل الاعلام لعرض مطالبهم، في حين لم يتفق مع ذلك نسبة 9% فقط، اما الاجابة محايد كانت 17%، بينما الاجابة لا اعلم هي الادنى 4% كما في الشكل (9.1) .

من جهة اخرى، اختلفت اراء العينة حول قدرة الاعلام على عرض مشكلات تتعلق بالفساد ومن دون ضغوط، اذ أكد نسبة 42% الاجابة لا اتفق مما يعني تعرض وسائل الاعلام الى الضغط والتهديد في حالة ممارسة هذا الدور، في حين اكد قسم اخر نسبة 24% الاجابة اتفق بمعنى اخر هناك قدرة لبعض وسائل الاعلام في ممارسة هذا الدور ، اما الاجابة محايد كانت نسبة 28% من العينة ، بينما اخذت نسبة 6% الاجابة لا اعلم كما في الشكل (9.2).

ومع ذلك فان اراء العينة اشارت الى انه توجد عدد من وسائل الاعلام ولا يوجد قيود على وسائل التواصل الاجتماعي، وتوزعت الاجابات الى نسبة 37% الاجابة اتفق، في حين كانت الاجابة لا اتفق نسبة 33%، اما الاجابة محايد نسبة 21%، بينما كانت الاجابة لا اعلم نسبة 9% كما في الشكل (9.3). وهو ما يدل على اهمية مواقع التواصل الاجتماعي لحملات ضغط رقمية يمكن للمواطنين في نينوى من استخدامها كوسيلة اعلام بديلة لا يمكن تقييدها بسهولة (لحرية موجودة على منصات التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك وانستغرام ويوتيوب وغيرها من وسائل التواصل، اذ يحق لكل فرد ممارسة نشاطاته اليومين او الاسبوعية او الشهرية على هدة المنصات بدون قيود).[43]

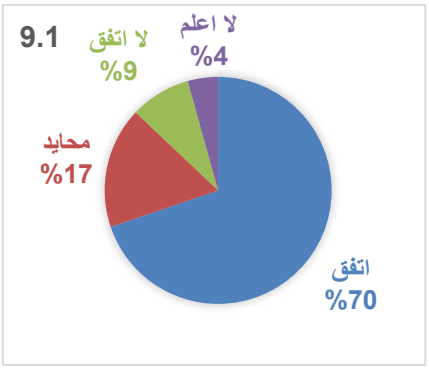

لجوء الناس الى وسائل الاعلام لعرض مطالبهم

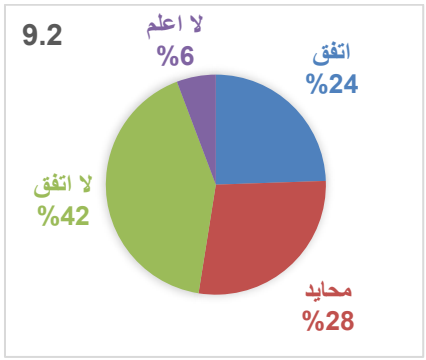

ممارسة وسائل الاعلام دورها في عرض المشكلات وقضايا الفساد من دون ضغوط

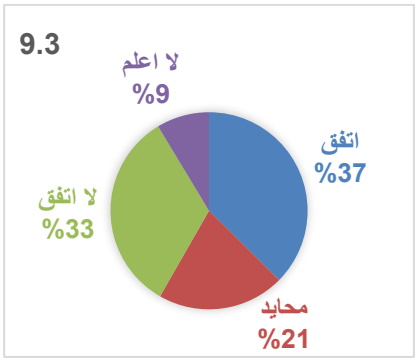

وجود اكثر من وسيلة اعلام مرئية ومسموعة وعدم وجود قيود على وسائل التواصل الاجتماعي

[43] مقابلة مع مرشح للانتخابات المحلية ، جنوب الموصل ، 4 / 11 / 2023 .

ما العمل : النتائج الاساسية والتوصيات المقترحة .

لم تؤصد الابواب امام الديمقراطية في نينوى، وهو ما يعني ان ثمة امل مع تجربة تتسم بالحداثة، ومع وجود تعثرات وفجوات في عمل المؤسسات، وغياب الاطر التنظيمية للحريات الاساسية، وضعف الاهتمام بحقوق الانسان بوصفها مستلزم وشرط اساسي لنجاح الديمقراطية والتقدم مضمارها.

لم تكن الطرق سهلة امام انجاز هذا التقرير مثلما انها لم تكن معبدة أمام الديمقراطية في نينوى التي اكتوت بنيران العنف المؤدي الى الارهاب مثلما اكتوى به المواطنين. تسهم الديمقراطية من جهة اخرى في بناء قدرات المجتمع وفق نهج شمولي عبر مراعاة الحقوق والحريات الاساسية فضلا عن تعزيز قدرات المساءلة والمحاسبة سواء عبر صناديق الانتخابات او التعددية الحزبية او وسائل اعلام لها القدرة على الوصول الى المعلومات، ومواطنين يمكنهم ممارسة دورهم في الاحتجاج والتعبير عن الرأي .

على هذا النحو، انجزت التجربة في نينوى جزء من مظاهر الديمقراطية وان لم تتمكن من استكمال بنيتها بشكل كامل، مع وجود وعي مجتمعي اكثر قدرة على تشخيص الاخطاء ويمنع تكرار اخطاء الماضي .

بناء على ما سبق فان ابرز النتائج للتقرير تتمثل بما يلي :

اولا : شكلت الديمقراطية مسار جديد في نينوى عبر زيادة مستويات المشاركة في الترشيح والاقدام على مواجهة اللوم المجتمعي الذي رافق التجربة. ومع ذلك فان استمرار التجارب الانتخابية يشكل متنفس مهم للتغيير في السياسات والاجراءات .

ثانيا : ضعف الاهتمام الحكومي بالديمقراطية وفي استكمال البنية المؤسساتية والمعرفية للشأن الديمقراطي .وعلى هذا النحو فان حرية الرأي والتعبير لم تشهد تنظيم اطر العمل الخاصة بها في نينوى كما هو الحال في العراق بشكل عام .

ثالثا : زيادة في التركيز على ان الديمقراطية تعني الانتخابات فقط وهو ما يعني فجوة معرفية بالاهتمام بالمعايير الديمقراطية الاخرى التي تقع في جزء اساسي منها على منظومة حقوق الانسان وحرياته الاساسية وتداول سلمي للسلطة من دون انقلابات او استخدام وسائل غير سلمية كالتلويح بالتهديد او استخدام السلاح، وهو ما يعني بان تداول السلطة بالطرق القانونية المعترف بها وفق الدستور وقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم على المستوى المحلي في نينوى لم تعمل على احداث فارق في رؤى التغيير وفق قناعات المواطنين في نينوى.

رابعا : تمارس مفوضية الانتخابات على المستوى المحلي في نينوى ادوار مهمة في التثقيف ومتابعة الناخبين فضلا عن توفير الامكانيات اللازمة لنجاح الممارسة الانتخابية.

خامسا : تمثلت الحريات الاساسية بالعمل ومنع الاعتقال التعسفي اولوية في اهتمام المواطنين في نينوى ، وهو يعبر عن الحاجات الاساسية في العمل والامن الشخصي .

سادسا : تركيز اهتمام المواطنين في نينوى على مجموعة الحقوق التي تتعلق بالحياة والتعليم كما يأتي الحق في المساواة وعدم التمييز ضمن الاهتمامات الاساسية التي تعكس حاجات يرتبط بتقصير بعمل المؤسسات لتوفير الضمانات الكافية للتمتع بها .

سابعا : ضعف المعرفة بعمل وادوار المنظمات والجمعيات ضمن الاطار المدني التطوعي وما تتعرض له من عرقلة في الاجراءات ومنع من ممارسة الانشاطة في بعض المناطق فضلا عن توظيف قسم من المنظمات من قبل جهات سياسية وهذا ما ظهرته نتائج الاستبيان والمقابلات، ومع ذلك فان التركيز على ادوارها الايجابية في تنمية قدرات المجتمع وتوفير مساحات نقاش امنة مع الجهات الحكومية عزز من قدرات المجتمعات المحلية لاسيما تلك الهشة والمستضعفة في المناطق النائية .

ثامنا : ضعف الثقافة القانونية والدستورية بشكل عام هي التي جعلت من واقع الديمقراطية يبدو في صورة مشوهة ، اذ ثمة نصوص في الدستور العراقي نصت على مجموعة من الحقوق والحريات الاساسية اذ لم تأخذ نصيبها من التطبيق الفعال على المستوى المحلي او الوطني .

تاسعا: عُدَ الفساد واحدة من ابرز مظاهر الخلل الكبير في تجربة نينوى امام ديمقراطية تنهض بتقوية قدرات المساءلة والشفافية في عمل المؤسسات التي تدير الشأن العام مع المواطنين مما عزز من عدم الثقة في اجراءات وعمل المؤسسات المختلفة في نينوى .

عاشرا : استخدام وسائل الاعلام بطريقة مزدوجة تشير الى قدرتها على تأشير موارد الفساد والهدر، مع الابقاء على عوامل الضغط والتهديد عليها، مما جعل المنفذ تجاه وسائل التواصل الاجتماعي يشكل بديل مهم لممارسة دور اعلام جديد لا تجد يد الرقابة عليه قدرة على التقييد.

حادي عشر: على الرغم من اهمية وجود التعددية الحزبية الا انها كانت ذات مفعول سلبي على واقع الديمقراطية نتيجة ممارسات الاحزاب سواء خلال المواسم السياسية كالانتخابات او عبر احتكار الاستحواذ على ادارة المؤسسات العامة في نينوى.

ثاني عشر: لم تتمكن تجربة مجالس المحافظات بوصفها الركن التشريعي للحكم على المستوى المحلي للديمقراطية بوصفها تنامي لقدرات المجتمع المحلي في نينوى على المساءلة والمحاسبة والقدرة على توظيف الاستجابة لمتطلبات المواطنين في حقوقهم الاساسية. وعلى هذا النحو لم يعمل التوازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية على المستوى المحلي بمجالس المحافظات على ادراك ما للفصل بين السلطات من دور واثر على توزيع الموارد وتحسين سبل التنمية على المستوى المحلي ومن ثم تعظيم مستويات المشاركة المجتمعية في تجربة الحكم الديمقراطي.

ثلاثة عشر : يسجل على التجربة الحزبية في نينوى ومناطق العراق الاخرى بانها في كثير من الاحيان تلجأ الى استخدام وسائل غير سلمية لتحقيق اهدافها سواء خلال العملية الانتخابية او ممارسة اعمال تشكل في قسم منها مخالفة للقوانين النافذة.

وتبدو الحاجة الاكثر الحاحا من النتائج هي الالية يمكن بها تقديم توصيات عمل للجهات المختلفة وكما يلي :

اولا : الحكومة المحلية (مجلس المحافظة والمحافظ) :

اولا : تشكيل مجالس اجتماعية استشارية في كل قضاء وناحية في نينوى، يمثل فيه افراد المجتمع وتعرض فيه الاحتياجات العامة للمجتمعات المحلية بشكل مباشر وتعقد اجتماعها بشكل دوري مثلا فصلي او شهري لتساهم في تعزيز قدرات المجتمع المحلي في المساءلة المجتمعية وبوصفها هياكل محلية مجتمعية تركز على تعزيز ادوار الرقابة والمساءلة المجتمعية على الاجراءات الحكومية عبر التهيئة لاعداد شبكات المجتمع المحلي من فئة الشباب والنساء والتي تعمل على نشر الوعي الديمقراطي بجميع معاييره.

ثانيا : اعداد حملات اعلانية ودعائية تنشر فيها الحقوق والحريات الاساسية للمواطنين وتوفير قنوات الاتصال بالجهات الحكومية لمنع الانتهاكات التي تحدث في حقوق الانسان.

ثالثا : الاعداد لمسودة السلوك الوظيفي في المؤسسات الحكومية في نينوى يتم تضمينها المعايير الديمقراطية بوصفها مستلزمات اساسية لبناء ثقة مع المواطنين وتوفير ضمانات الحماية لهم من تعرضهم للعنف.

رابعا : العمل على اعداد حزمة اجراءات تساهم في حضور الفعاليات المجتمعية لجلسات مجلس المحافظة في نينوى بصفة مراقبي المساءلة المجتمعية مع مراعاة التوزيع المناطقي.

الهيئات المستقلة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمفوضية العليا لحقوق الانسان وهيئة النزاهة :

اولا : بناء قدرات المجتمع المحلي من فئات الشباب على اجراء مبادرات مع مكتب حقوق الانسان في نينوى لتعزيز منظومة حقوق الانسان بما يعمل على تقوية التشبيك مع تلك الفئات المستهدفة من هذه المبادرات وكذلك انشاء منصة اعلامية توفر فيها الموارد المعرفية المتعلقة بحقوق الانسان في العراق وتوفر الية للشكاوى والانتهاكات لحقوق الانسان.

ثانيا : اشراك منظمات المجتمع المدني عبر نهج تشاركي في اعداد التقارير الخاصة بحقوق الانسان وايضا تنظيم جداول الزيارات ودعم البيانات لاعداد التقارير .

ثالثا : الاعداد لمشروع انتخابات هياكل التنسيق المحلية المجتمعية عبر مفوضية الانتخابات في نينوى.

رابعا : انشاء منصة الكترونية تعمل مع المواطنين بشكل مباشر على بناء قدرات الافراد الراغبين بتطوير قدراتهم بشأن الانتخابات وتداول السلطة والفصل بين السلطات وتسمى منصة الانتخابات الديمقراطية في نينوى.

خامسا : العمل على نشر الموارد المعرفية لهيئة النزاهة على المدارس والجامعات واجراء مسابقات نوعية بشأن خدمات هيئة النزاهة ويتم تقديم فيها جوائز رمزية لدعم قصص النجاح للفئات المجتمعية بغية زيادة انخراطهم في جهود وتدابير هيئة النزاهة.

الاحزاب السياسية في نينوى :

اولا : قيام الاحزاب السياسية في اشراك الفئات المجتمعية للانتخابات في داخل هياكل الاحزاب واشراك فئات المجتمع في بناء قدراتهم عبر تجارب العمل الحزبي الديمقراطي.

ثانيا : اعداد مسودة السلوك الحزبي في نينوى لتشمل جميع الاحزاب في نينوى يمنع فيها تبني خطاب التمييز والكراهية فضلا عن توفير الية شكاوى ضمن العمل الحزبي لمنع الانتهاكات المتعلقة بحقوق الانسان .

مكاتب منظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية :

اولا : زيادة مستويات التمويل لتثقيف الاقران للتجربة الديمقراطية فضلا عن دعم مبادرات الفئات المجتمعية الاكثر هشاشة للانخراط في التجربة الديمقراطية .

ثانيا : برامج اعداد قادة المجتمع الديمقراطي في نينوى عبر بناء قدرات مجموعات من الشباب والنساء تعمل على تعزيز النهج التشاركي للمساءلة المجتمعية وزيادة مستويات الثقة بالعملية الديمقراطية .

ثالثا : اقرار حزمة اجراءات تنفيذية لتسهيل عمل المنظمات المحلية والدولية من اجل تنفيذ المبادرات والانشطة الخاصة بها بالتعاون مع المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية وتحديد جهات منح الموافقات بالنافذة الواحدة .

شبكة اصدقاء الديمقراطية
محمد عاصم يونس
الاء حمد عايد
فرحان حاجم سعيد
سرور حبيب محمود
طارق زياد طارق
رؤى تحسين علي
حسين جمال حسين
سجى حسين فتحي
مصطفى حميد احمد
زينب محمد علي
عمر محمد جاسم
أحمد عبد الجبار احمد
محمد احمد ذياب
مثنى شاكر محمود
سرّاء سالم محمد
سجى حسين فتحي
صفوان كريم خديدا
نايف عبدالهادي زين
سارة عائد عبدالله
مهند محيسن صالح
رحمة أحمد حسين
خالد صلاح الدين خالد
سمر سالم مجيد
بشرى عزيز عيسى

ملحق 1 : اسئلة المقابلات الفردية

1. يتساوى جميع المواطنين/ات في الحقوق الاساسية (مثل التعليم، السكن ، حرية التنقل..الخ) ولا يوجد تمييز في توزيع الحقوق والواجبات؟
2. برأيك هل تحمي القوانين جميع الافراد في نينوى لممارسة حقوقهم وواجباتهم دون قيود ؟
3. هل تعد الانتخابات فرصة مهمة لعملية التغيير الديمقراطي في نينوى ؟
4. برايك هل هناك وسائل اعلام مرئية ومسموعة ومنصات تواصل اجتماعي تعمل بحرية تامة ولا يوجد قيود تمنعها من ممارسة اداوراها الفاعلة؟
5. ماهي الانطباعات العامة عن العمل الحزبي والسياسي في نينوى ؟
6. هل تتمتع جميع الاطراف السياسية والحزبية في نينوى بفرص متساوية تعكس مبادئ الديمقراطية؟
7. هل تلجأ الاحزاب الى التحريض وبث خطاب الكراهية بين افراد المجتمع في نينوى ؟
8. برأيك هل يتعرض المواطنين لأي ضغوط خلال عملية الانتخابات والتصويت ؟
9. هل تمارس السلطات المختلفة ادوارها وتعلن عن اعمالها بشفافية ويمكن الاطلاع عليها من الجميع ؟
10. تتمتع الجمعيات والمنظمات والنقابات على القدرة على العمل من دون ضغوط او تهديد ؟
11. هل اثر غياب وجود مجلس محافظة نينوى على دور السلطات التنفيذية المحلية وتعزيز اليات الشفافية والمراقبة في نينوى ؟

ملحق 2 : اسئلة الاستبيان عن واقع الديمقراطية في نينوى

المعلومات العامة :

القضاء / الناحية :

العمر :

الجنس : 1. ذكر 2. انثى

التحصيل الدراسي :

1. **دون الاعدادية**
2. **الاعدادية**
3. **دبلوم**
4. **بكالوريوس**
5. **شهادة عليا (ماجستير و دكتوراه)**

اولا : محور حقوق الانسان والحريات الاساسية:

1- ما هي حقوق الانسان الاساسية حسب اولوياتك ؟ (يمكن اختيار 3 اجابات فقط)

حق الحياة
حق السكن
حق التعليم
حق العمل
حق الكرامة
حرية الفكر
الحق في بيئة نظيفة
الحق في الامن
الحق في المساواة وعدم التمييز

2- هناك تمييز في المعاملات والاجراءات اليومية في المؤسسات الحكومية.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

3- يتساوى جميع المواطنين/ات في الحقوق الاساسية (مثل التعليم، السكن، الرعاية الصحية ، حرية التنقل..الخ).

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

ثانيا : محور حرية الانضمام للجمعيات :

1- تعمل منظمات وجمعيات المجتمع المدني في محافظة نينوى بكل حرية ضمن نطاق القانون.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

2- يمكن لاي فرد الانضمام لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات والنقابات المسجلة رسمياً.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

3- تتمتع الجمعيات والمنظمات والنقابات بالقدرة على العمل من دون ضغوط او تهديد.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

ثالثا : محور حرية الرأي والتعبير :

1- حرية الرأي والتعبير موجودة وفعالة مع وجود حماية كاملة لحرية الدين والمعتقد والفكر.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

2- ماذا تعني لك الحريات العامة ؟ اختر اجابة او اكثر من العبارات الاتية: (متعدد الاختيارت)

- منع الاعتقال التعسفي
- التجمع وتشكل جمعيات
- ضمان حقوق العمل الاساسية
- عدم التقيد بالقوانين
- تنظيم النقابات

3- يمكن لمجموعة من الافراد تقديم طلبات لاقامة تجمع سلمي اوالقيام بالتظاهر او الاحتجاج على السياسات والقرارات الحكومية.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

رابعا : الانتخابات والتداول السلمي للسلطة:

1- الدستور فعال في تنظيم عمل المؤسسات المختلفة في العراق.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

2- وجود قانون للانتخابات ينظم اوقات الانتخابات وطرائق التصويت للناخبين.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

3- تحدد مفوضية الانتخابات بشكل واضح توزيع الناخبين وتعلن بشكل واضح اماكن الاقتراع قبل مدة مناسبة.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

خامسا : محور الوصول الى السلطة وممارستها في اطار سيادة القانون :

1- تحمي القوانين واللوائح الاجرائية المواطنين اثناء يوم الاقتراع من التعرض للتهديد او الضغط او المساومة مقابل التصويت لمرشح معين.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

2- يتم استلام السلطة على المستوى المحلي في المحافظة بطريقة سلمية ووفق القوانين.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

3- تتقيد السلطات الحكومية التنفيذية والتشريعية بالاجراءات والقوانين اثناء ممارسة عملها ويمكن محاسبتها من قبل المجتمع.

نعم كلا لا اعلم محايد في بعض الحالات فقط

سادسا : محور التعددية الحزبية :

1- تعمل الاحزاب في محافظة نينوى بشكل ينسجم مع الانظمة والقوانين الخاصة بتشكيل الاحزاب.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

2- تمتلك جميع الاحزاب في نينوى القدرة على التاثير في القرارات وتمتلك موارد متساوية.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

3- لا تلجأ الاحزاب الى التحريض وبث خطاب الكراهية خلال الانتخابات بين افراد المجتمع في نينوى.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

سابعا : محور الفصل بين السلطات :

1- يتم انتخاب السلطة التشريعية على مستوى التمثيل النيابي والمحلي بشكل مباشر من قبل الشعب.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

2- تمارس السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ادوارها ضمن السياق القانوني بحرية واستقلالية عن بعضها البعض.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

3- اثر غياب وجود مجلس محافظة نينوى على دور السلطات التنفيذية المحلية وتعزيز اليات الشفافية والمراقبة في نينوى.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

ثامنا : محور الشفافية والمساءلة في الادارة العامة

1- تصدر الاحكام حول عمليات الفساد والتقارير حول الاموال العامة بشكل علني ويمكن الاطلاع عليها.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

2- تنشر السلطات الحكومية اعمالها المالية والادارية امام الجميع ويمكن الوصول الى المعلومات الخاصة بها.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

3- يتم محاسبة المسؤولين المحليين عن استخدام سلطاتهم لمكاسب شخصية او او حزبية.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

تاسعا : حرية وسائل الاعلام :

1- يلجأ الناس الى وسائل الاعلام لعرض مطالبهم.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

2- تمارس وسائل الاعلام دورها في عرض المشكلات وقضايا الفساد من دون ضغوط.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

3- يوجد اكثر من وسيلة اعلام مرئية ومسموعة ولا يوجد قيود على وسائل التواصل الاجتماعي.

اتفق محايد لا اتفق لا اعلم

لمزيد من المعلومات حول هذا المنتج يرجى التواصل مع جمعية التحرير التنمية

altahreer.org
al_tahreer
www.altahreer.org
info@altahreer.org
0783 445 0555